

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة

اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية على زيادة قدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية

The Impact Of the Development Of Accounting Information Systems on Increase Banks Ability of Forecasting Financial Failure

إعداد الطالبة

دعاء محمد سالم الخوالدة

إشراف

الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2015

تفويض

أنا الطالبة **دعاء محمد الخوالدة** ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: دعاء

التاريخ: ٢١/٥/٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة (اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية على زيادة قدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية)

وأجيزت بتاريخ: 21/ 5/ 2015

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري، **(مشرفا ورئيساً)**	....
الدكتور محمد مفلح الحدب، **عضوا داخليا**	....
الدكتور محمد ناصر المشاقبة، **عضوا داخليا**	....
الدكتور نضال محمود الرمحي، **عضوا خارجيا**	....

الإهـــداء

اهدي لمن ساهم في الوقوف إلى جانبي ومد لي يد العون والمساعدة وما قدمه لي من دعم مادي, ومعنوي لرفيق دربي وحياتي, إلى زوجي الحبيب النقيب (عمر مرزوق الخوالدة)....

واهدي ثمرة تعبي لأبي الغالي (السيد محمد سالم الخوالدة) والى أمي الحبيبة والحنونة ...

والى أطفالي وأحبة قلبي (طارق ويامن ورؤى الغالية).......

ولعمي الحاج (مرزوق عقلة الخوالدة) وحماتي العزيزين......

وإخوتي احمد وياسين ومؤمن وعرويه ونسيبه وأختي الصغيرة مروة.......

ولكل من وقف إلى جانبي....

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله تعالى الذي يسر لي أمري بانجاز هذا العمل والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

فأنني أتقدم بجزيل و خالص الشكر والتقدير لمشرفي الفاضل عميد كلية إدارة المال والأعمال (الأستاذ الدكتور جمال الشرايري) لما قدمه من عون ومساعدة ووقت وجهد في إثراء هذا العمل فأتقدم له بخالص الشكر العرفان .

وأتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي أعانهم الله ,كما وأتوجه بالشكر الجزيل لجامعة آل البيت وكلية إدارة المال والإعمال وقسم المحاسبة .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من قدم يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل .

فهرس المحتويات

الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**	

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية على زيادة قدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية

الطالبة: دعاء محمد سالم الخوالدة

بإشراف الأستاذ الدكتور: جمال عادل الشرايري

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية على زيادة قدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية , تكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في الأردن, واعتمدت الباحثة على أداة الاستبانة في جمع البيانات حيث تم توزيع (115) استبانه على المحاسبين , ومعدي القوائم المالية , والمدققين الداخليين , مدراء نظم المعلومات المتمثلة في عينة الدراسة , وتم استرجاع (93) استبانه واستبعاد(12) استبانه غير صالحة لتحليل الإحصائي، لذلك فان مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي بلغت (81) استبانه أي ما نسبته 85 %, و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للعلوم الإنسانية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والنسب المئوية للتعرف على خصائص مجتمع الدراسة، و تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، واختبار الانحدار المتعدد ، و اختبار (T) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود اثر ذو دلاله إحصائية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية و زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف, و تطوير المتعاملين في النظام والبرمجيات يؤثر بشكل ايجابي على التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف, وبناء على هذه النتائج خرجت الباحثة بعدة توصيات من أهمها: حث المصارف على تطوير الرقابة الداخلية وامن المعلومات وذلك من خلال وضع اجراءت لتحصيل الديون وتطوير الاجراءت وقواعد النظام وذلك من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثرات المالية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية ، التنبؤ بالتعثرات المالية.

Abstract

The Impact Of the Development Of Accounting Information Systems on Increase Banks Ability of Forecasting Financial Failure

By

Duaa Mohammad AL- khawaldeh

Supervisor

Dr. Jamal AL- sharairi

This study aimed to the impact of the development of accounting information systems on increase banks ability of Forecasting financial Failure , The study population consisted of banks operating in Jordan ,and researcher relied on the tool in data collection were distributed (120) questionnaires to accountants, internal auditors, managers of information systems, prepared financial statement, were retrieved (93) identify and exclude (12) questionnaire is valid for statistical analysis, so the total questionnaires that were used in the statistical analysis of (81) questionnaires, almost (88%), descriptive approach was used analytical Data were analyzed using a statistical analysis to social sciences (SPSS) get various static analysis tests such as; arithmetic, standard deviations , and t-test was used to a single sample, and multiple regression test, and analysis of variance to test the hypotheses of the study.

The results of the study showed that there was a significant statistical correlation between development of accounting information systems and Increase Banks Ability of Forecasting Financial Failure , and people in the system development and software affect positively on increase banks ability of forecasting financial failure.
The researcher recommended the several recommends, to enhance banks to developing their to intreal control and information security, through The debt collection procedures and developing procedures and system measures, through apply models to predict financial distress .

Keywords: accounting information systems, Forecasting Financial Failure.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

و تتمثل محتويات هذا الفصل على النحو التالي :

- المقدمة
- مشكلة و أسئلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- مخطط الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1 – 1) المقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم والتي أدت إلى حدوث تطورات جوهرية في مختلف المجالات وخاصة في قطاع المصارف ,وبعدما ظهرت التعثرات المالية التي أصبحت تمس المنشات المصرفية التي تمثل عصب الحياة الاقتصادية, فاوجب ذلك بضرورة التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها والعمل على تفاديها وحيث تؤثر التعثرات المالية على المركز المالي للمصارف وبقاء استمرارها في المستقبل, من خلال المخاطر والتطورات الاقتصادية والسياسية المفاجئة المحفوفة بالمخاطر التي قد تصيب المصارف تؤدي إلى تراجعها.

وحتى تستفيد منشاة الأعمال من مزايا نظام المعلومات المحاسبية المحوسب عليها أن تستحدث ذلك إن لم يكن موجودا لديها ,وان تقوم بتعديل النظام القائم لتفعيل دوره بشكل اكبر. وسواء استحدثت نظاما جديدا أو عدلت على النظام القديم, فان ذلك ما يسمى (بتطوير نظام المعلومات المحاسبية) (رملي, 2011).

ولذلك وانه من الضروري العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تطوير مكوناتها التي تتضمن (الأفراد (الأشخاص) ,الاجراءت وقواعد النظام, المعالجة, البرمجيات, البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات, الرقابة الداخلية وامن النظام) وحيث كل مكون من نظم المعلومات المحاسبية يساهم في مساعدة المصرف لتفادي التعثرات المالية قبل حدوثها.

ولذلك جاءت مشكلة الدراسة لمعرفة اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية على القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل وقوعها.

(1-2) مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظرا لظاهرة التعثر المالي التي قد تصيب القطاعات المصرفية فيجب العمل على الحد من تداعياتها وذلك من خلال العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية بكافة مكونتها مما يساعد على التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف قبل وقوعها وبناء على ماسبق تتضمن مشكلة وأسئلة الدراسة على ما يلي:

هل يوجد اثر لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

و يتفرع منها أسئلة الدراسة التالية:

1. هل يوجد اثر لتطوير المتعاملين بالنظام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

2. هل يوجد اثر لتطوير الاجراءت وقواعد النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

3. هل يوجد اثر لتطوير المعالجة(المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

4. هل يوجد اثر لتطوير البرمجيات(البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

5. هل يوجد اثر لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

6. هل يوجد اثر لتطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة بالتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها؟

(1-3) أهمية الدراسة :

نظرا لتطبيق المصارف المالية لأنظمة المعلومات المحاسبية أصبح من المهم دراسة هذه النظم المحاسبية بعناصرها المختلفة والدور الذي تلعبه في المصارف المالية , وكيفية العمل على تطويرها, وحيث تكمن هذه الأهمية أيضا من خلال القيام بدراسة قطاع مهم وهو المصارف المالية من أكثر القطاعات المعرضة لتعثرات المالية بسبب بعض الظروف الاقتصادية السائدة, وهنا تكمن أهمية الدراسة من خلال العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية من اجل المساهمة في زيادة قدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية من اجل تفادي الخسائر المالية التي قد تصيب المصارف المالية.

(1-4) أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لبيان اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية من اجل المساهمة في عملية التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها لدى المصارف المالية .

وحيث تم صياغة أهداف الدراسة كالأتي:

1. إيجاد قياس لمعرفة اثر تطوير المتعاملين بالنظام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

2. إيجاد قياس لمعرفة اثر تطوير الاجراءت وقواعد النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

3. إيجاد قياس لمعرفة اثر تطوير عمليات المعالجة (المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

4. إيجاد قياس لمعرفة اثر تطوير البرمجيات (البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

5. إيجاد قياس لمعرفة اثر تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

6. إيجاد قياس لمعرفة اثر تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

(1- 5) فرضيات الدراسة :

من خلال الأهداف والتساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الأولى:

$H0_1$:لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير المتعاملين بالنظام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الثانية:

$H0_2$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير الاجراءت وقواعد النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الثالثة:

$H0_3$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير عمليات المعالجة (المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الرابعة:

$H0_4$**:**لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية البرمجيات (البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الخامسة:

$H0_5$**:** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في نظم بيئة المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية السادسة:

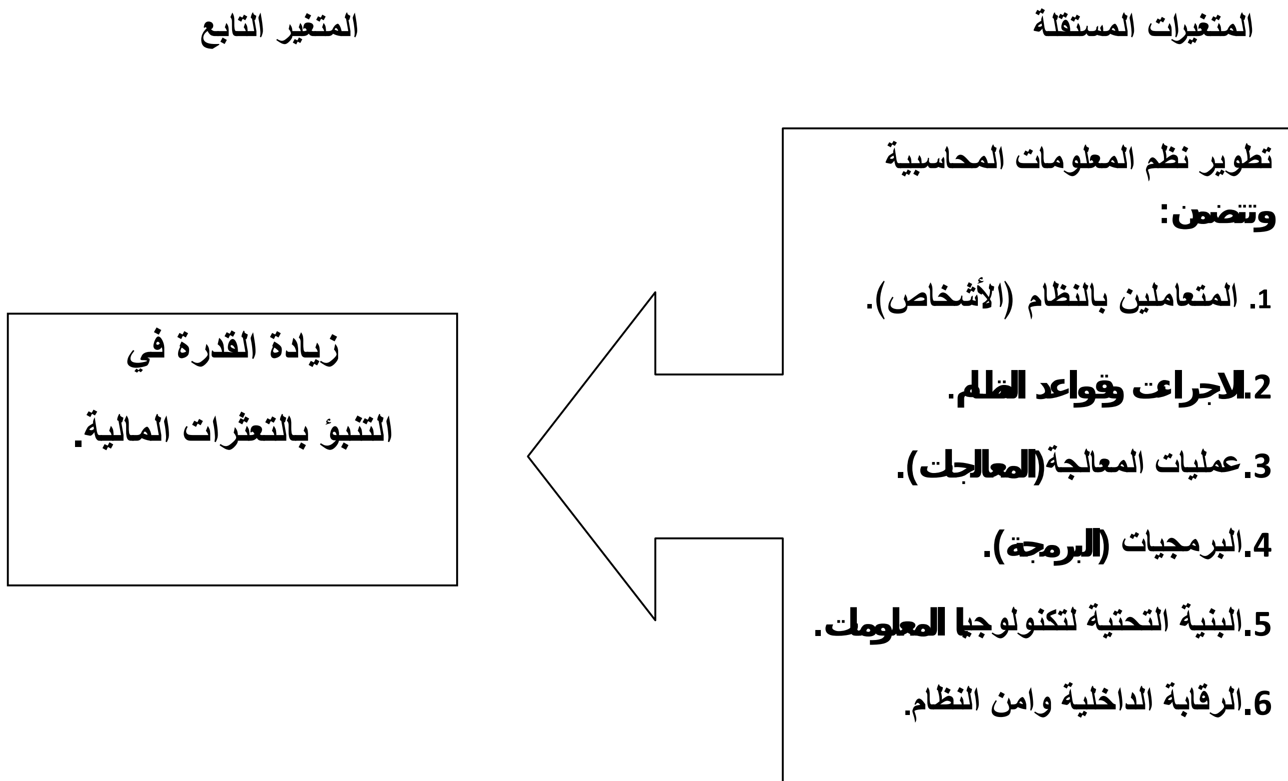
$H0_6$**:** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

(1-6) أنموذج الدراسة:

لتحقيق الغرض من الدراسة والوصول إلى الأهداف اعتمدت الدراسة نموذجا معينا فيما أذا كان هناك تأثير في النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ويوضح الشكل رقم (1-1) العلاقات بين هذه المتغيرات.

أنموذج الدراسة

الشكل رقم (1-1)



***الأنموذج من إعداد الباحثة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعرض هذا الفصل الإطار النظري و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة و تتمثل محتويات هذا الفصل على المباحث التالية :

- المبحث الأول : مفهوم تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني : التنبؤ بالتعثرات المالية.

المبحث الأول

تطوير نظم المعلومات المحاسبية

(1-2) المقدمة

أصبحت نظم المعلومات المحاسبية العامود الفقري للمصارف المالية الذي يرتبط بها ارتباطا وثيقا لما توفره من معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات, وأيضا العمل على تنظيم وتقويم عمل المصارف من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية بشكل مستمر مما يساعد ذلك على تحقيق غايات وأهداف المصارف.

حيث يلعب دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات, ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية والمدعمة بعناصر أخرى مثل المعايير، والجداول ، والميزانيات التقديرية، والتي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية (الكردي، 2005) .

(2-1-1) تعريف النظام

وعرف بأنه مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينهما وبين بعض , وفيما بينها وبين البيئة, وتعمل على تحقيق هدف محدد (السجاعي,2010) .

وأيضا يعرف النظام مجموعة عمل مكونة من العنصر البشري والعنصر التقني (الآلات والمكائن) تعمل مع بعضها البعض ويجب أن تربطها علاقات محددة وقوانين شاملة ولكل جزء مكونات النظام دور محدد وصيغة محددة لتحقيق هدف معين (الدلاهمة,2008) .

وترى الباحثة أن النظام هو عبارة مجموعة من المكونات التي تتضمن الأفراد والتقنيات تكمل بعضها بعضا لتشكل إطار معين يسعى لتحقيق هدف معين.

(2-1-2) عناصر النظام

يتكون النظام وبشكل عام من :

1. المدخلات: هي عبارة عن بيانات تاريخية أو تقديرية عن عمليات الوحدة وعن أوجه العمل وطبيعة النشاط التي تزاولها هذه الوحدة,سواء أكانت هذه البيانات متعلقة بالبيئة الداخلية, أو الخارجية بالبيئة (رملي,2011).

2. المعالجة: هي عملية تحويل المادة الخام (المدخلات) إلى مخرجات تحقق أهداف النظام المحددة (الدلاهمة,2008).

3. المخرجات: هي الناتج النهائي من النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط ,خدمة للمستهلك ,أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية (الدهراوى ومحمد,2002).

4. الاتصال العكسي أو التغذية العكسية: هي عملية تصحيح الانحرافات أو الأخطاء التي تعتري عمل النظام وهي أشبه ما تكون بالرقابة الذاتية للتأكد من مدى فاعلية وكفاءة النظام في تحقيق الأهداف وتلبية احتياجات البيئة التي يعمل في إطارها (رملي, 2011).

(2-1-3) أنواع النظم

وحيث يتم تقسيم أنواع النظم من خلال العلاقات المتبادلة بين النظام وعناصر البيئة الخارجية إلى نوعيين رئيسين :

1. النظم المفتوحة : ويعتمد النظام المفتوح على التفاعل والعلاقات المتبادلة مع البيئة الخارجية إلى جوار العلاقات فيما بين عناصره أو أجزائه الداخلية,وبذلك هذا النوع من النظم يكون لديه اكبر قدره من التكيف أو التأقلم مع ظروف البيئة الخارجية (السجاعي ,2010) .

2. النظم المغلقة : وهو النظام المعزول (المفصول) تماما عن البيئة المحيطة به ولا توجد أي روابط خارجية بين النظام وأنظمة البيئة المحيطة به وعلاوة على ذلك فان البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تكون عديمة التأثير على النظام (الدلاهمة ,2008) .

(2-1-4) نظم المعلومات:

هي أداة الاتصال التي تقوم بالربط بين مصادر البيانات في هذه المرحلة الاقتصادية وبين المستويات الإدارية التي تتخذ القرارات (السجاعي ,2010) .

وأيضا عرفها الدلاهمة (2008) "هي مجموعة من الأفراد والتجهيزات والاجراءت والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل يدويا أو ميكانيكا أو آليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم توصليها للمستفيد". (ص:35)

وهي بنفس الوقت مجموعة من الأفراد و التجهيزات والاجراءت والبرمجيات والاتصالات ، وقواعد البيانات ، تعمل يدويا أو ميكانيكياً أو آلياً، على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيد (Loudon& Loudon, 2008:13) .

ووفقا للاستخدام المعاصر لنظم المعلومات وتقنياتها المتطورة، فقد تبنى القطاع المصرفي أساليب عمل جديدة تعتمد على هذه النظم لقدرتها الفائقة على توفير معلومات دقيقة ومنظمة وقيمة تساعد الإدارات المالية لصناعة قرارتها المالية ، وتلبية احتياجات عملائها بأفضل شكل ممكن، وتسهيل عملية التغيير والتحديث (Carrado & Bradforal, 2002) .

وترى الباحثة بان نظم المعلومات مجموعة من العناصر المادية والمعنوية تعمل بشكل آلي أو يدوي, حيث تقوم بمعالجة البيانات والاستفادة منها بعد تحويلها إلى المعلومات.

(2-1-5) نظام المعلومات المحاسبية

حيث أورد (جل، 2009) بان نظم المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من الأجزاء، والأنظمة الفرعية التي ترتبط مع بعضها، ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل

العلاقات مع بعضها بعضاً، وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل في المحاسبة.

حيث عرف نظام المعلومات المحاسبي على انه مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط معا, ومع البيئة, وتعمل كمجموعة واحدة, تتداخل بين بعضها وبين النظام, بحيث يعتمد كل جزء منها على الأخر في تحقيق الأهداف, فهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة مع بعضها والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة, بهدف تقيم المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار بصورة ملائمة (Romeny and Stevnbart , 2006, p5).

ويعرف (الدلابيح,2009) نظام المعلومات المحاسبي إلى:

1- انه يعتبر نظاما فرعيا بالنسبة للمنشاة ككل.

2- انه يتكون من نظم فرعية تعمل وفق إجراءات وقواعد تحدد مهمة كل نظام ومدى علاقته بالأنظمة الأخرى.

3- أن مهمة النظام توفير المعلومات اللازمة للمستويات الإدارية المختلفة داخل المشروع وكذلك للفئات الأخرى خارج المشروع, وذلك في الصور المختلفة للتقارير المالية وغير المالية بما يمكن مستخدمه من اتخاذ القرارات, والرقابة على مختلف مجالات النشاط.

وترى الباحثة أن نظم المعلومات المحاسبية بأنها عبارة خليط يتضمن مكونات مادية وغير مادية حيث يعمل على إنتاج المعلومات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المختلفة, وذلك من خلال تجميع البيانات ومن ثم العمل على معالجتها .

(2-1-6) نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

احد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة (موسكف وسميكن,1989) .

وهي عبارة عن منظومات حسابية ذات بيئة شبكية من أجهزة كمبيوتر شخصية, ترتبط أو تلتقي مع أجهزة كمبيوترية خادمة ومضيفة تبنى على أساس نظم المعالجة الموزعة وقواعد البيانات الموزعة في معظم الأحيان (ياسين, 2000) .

وهي عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الالكترونية والأفراد , التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات, التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شان اتخاذ القرار (رملي, 2010) .

وترى الباحثة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بأنها عبارة عن مجموعة مكونة من الإفراد والقواعد والبرمجيات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وامن النظام والرقابة الداخلية تتظافر وتتعاون للوصول لهدف جمع البيانات ومن ثم القيام بمعالجتها للوصول للمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات.

(2-1-7) مواصفات النظام المحاسبي المحوسب

حيث يجب أن يتمتع النظام المحاسبي الآلي بالموصفات التالية: (قاسم,2008,ص:267-268).

1- بالإضافة للمعلومات التقليدية, فان نظام المعلومات المحاسبي الآلي ينتج معلومات موجهة نحو اجراءت محددة, ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي.

2- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة, تعكس الواقع الاقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها, كما ينتج معلومات الدورية.

3- إمكانية الدمج Integration بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري,لان اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده,ولان قسما كبيرا من البيانات المحاسبية ينتج من ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار الشركة.

4- البرامج المستخدمة سهلة, حيث يمكن استخدامها من أقسام الحاسبات والأقسام المالية والمراجعين وبقيت الإدارة , وليس حصرا على البرمجيين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة تكون معرفتهم المحاسبية قليلة.

5- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة داخل النظام المحاسبي,حسب وجهات نظر متعددة من اجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار.

6- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

(2-1-8) مكونات أو عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

وحيث تشمل مكونات أنظمة المعلومات على المستلزمات المادية التي تتضمن(الأجهزة والمعدات) , البرمجيات, والمستلزمات البشرية (الموارد البشرية) , ووسائل الاتصالات والشبكات, وقواعد البيانات ونظم التشغيل والانترنت (Williams and , 2003,p: 125-126 Sawyer).

ومن أهم المكونات نظم المعلومات المحاسبية كما ذكرها (ميده ,2009, ص:534).

1. الأشخاص : الذين يديرون النظام ويقومون بأداء الوظائف المتعددة .

2. الإجراءات : اليدوية والآلية المتعلقة بجمع وتشغيل وخزن البيانات حول أنشطة المنظمة .

3. البيانات : البيانات الخاصة بعمليات مختلف أعمال المنظمة .

4. البرمجيات : المستخدمة لتشغيل عمليات المنظمة .

5. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات : والتي تتضمن الحاسبات والأجهزة المحيطة بها وأجهزة شبكات الاتصالات .

(2-1-8-1) المتعاملين بالنظام (الأشخاص) أو الإفراد

هم الذين يديرون النظام ويقومون بأداء الوظائف المتعددة (ميده ,2009,ص:534) .

ومنهم من عرف الأفراد هم مطوري ومشغلي ومستخدمي النظام,ويشمل ذلك أفراد فريق تكنولوجيا المعلومات, مثل المبرمجين والمشغلين ومستخدمي الإدارة (عبد اللطيف والبابلي,2010) .

وأحيانا بالإمكان تعريف الأشخاص هم المديرون للنظام والمؤدين لواجباته المختلفة (السيد,2009) .

أن نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يشمل على مجموعة من الأفراد حيث تضم كلاً من :- (يحيى والحبيطي ، 2003 ، 168-169)

1. المحاسبين بكافة درجاتهم الوظيفية (مديري حسابات ، محاسبين ، معاوني محاسبين ، كتاب حسابات) ، والذين يقع على عاتقهم القيام بكافة الإعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض للبيانات المحاسبية والمساعدة على برمجتها على الحاسوب والتأكد من دقة ذلك بصورة دورية مستمرة .
2. محللي ومصممي نظام المعلومات المحاسبية ، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية أو أي من انظمه الفرعية عندما يستدعي الأمر ذلك .
3. المحللين الماليين، الذين يقع على عاتقهم تحليل القوائم المالية الأساسية والإضافية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، أو تحليل أي بيانات أخرى لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية .
4. المبرمجين, الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات البرمجة التي يستلزمها عمل الحاسوب.

أي أفراد آخرين ضمن جهات لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية ، في سبيل تبادل المعرفة ومحاولة الاستفادة منها بصورة متبادلة بين نظام المعلومات المحاسبية وأي نظم معلومات أخرى يمكن أن تتواجد ضمن الوحدة الاقتصادية.

ومن المهم تدريب المتخصصين في مجال تقنيات المعلومات الحديثة، وتضم هذه المجموعة ثلاث فئات (العبدلي,2003):

• **فئـة الكـوادر التطويريـة** : وتتألف من مديري مراكز الحاسبات ومحللي الأنظمة والمصممين وواضعي البرامج وغيرهم.

• **فئة الكوادر التشغيلية** : وتضم هذه الفئة العاملين في تشغيل الأجهزة والنظم كموظفي التشغيل وموظفي إدخال البيانات.

• **فئـة الكوادر الفنيـة المسـاعدة** : وتضم مهندسي الصيانة وغيرهم من الفنيين المسئولين عن استمرارية العمل على وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

(2-1-9-2) الاجراءت وقواعد النظام

وهي الاجراءت الآلية والاجراءت اليدوية, وتشمل اجراءت تكنولوجيا المعلومات مثل اجراءت التخزين الاحتياطي والصيانة والاجراءت التي يقوم بها المستخدمين مثل اجراءت الإدخال (عبد اللطيف والبابلي,2010) .

هناك عدة مستويات لتوفير الحماية للبيانات (الدلاهمة,2008):

1. الاحتياطات العملية: والمقصود هنا بان يتم توفير مكان امن لأجهزة الحاسوب والبيانات بحيث يوضع في الدور تحت الأرض وتوفير الإقفال والاحتياطات اللازمة لذلك.

2. الاحتياطات البشرية: يجب توفير الدقة عن اختيار المستخدمين والعاملين كما يجب أن يمنح كل شخص الصلاحية اللازمة له, كما يتم مراقبتهم ومراقبة من يخلطون بان هذه الاحتياطات تشبه الأسلوب العادي المستخدم في إي مهمة أو مؤسسة أمنية.

3. الاحتياطات عن طريق نظم التشغيل: يلعب نظام التشغيل المستخدم دورا مهما في توفير الحماية اللازمة للنظام, وغالبا ما يتم استخدام أرقام الحسابات وكلمات السر وتوزيع الصلاحيات. كما أن بعض النظم تعطي احتياطات على مستوى الطرفيات وأسلوب استخدامها أو وقت استخدامها.

4. الاحتياطـات المتـوفرة عـن طريـق نظـام قواعـد البيانـات: غالبـا مـا يتـوفر نظـام إدارة قواعـد البيانات أيضا مستوى أخرا من الأمن للبيانات عن طريق أرقام الحسابات وكلمات السر وكذلك درجات الصلاحية للمستخدمين ومراقبة استخدام لبيانات.

5. الاحتياطات عن طريق البرامج التطبيقية: حيث يمكن توفير درجة أعلى من الأمن للبيانات عن طريق تحضير برمجيات خاصة واستخدامها في أثناء تطبيق نظام إدارة قواعد البيانات. يمكن توفير درجة امن للبيانات أيضا عن طريق تشفير هذه البيانات .

6. ملفLog : يستخدم هذا الملف في جميع قواعد البيانات تقريبا حيث يخزن به جميع ما يجري على البيانات من تعديل أو تبديل في أثناء العمل الاعتيادي ومن ثم يمكن الرجوع إليه في حالة حدوث إي عطل لاسترجاع الحالة الصحيحة لهذه البيانات.

7. النسخ الاحتياطية (Backups) :ابسط أنواع الطرق لاسترجاع البيانات في حالة العطل وهو اخذ نسخ احتياطية من قواعد البيانات ويمكن وضع برنامج ثابت لتنفيذ هذا الأسلوب وهو القيام بإجراء نسخ احتياطية للبرنامج في المواقع الآتية (الحكيم, 2010) :

1. داخل الحاسوب نفسه لكن بموقع يختلف عن الموقع الذي توجد فيه البيانات.

2. على أقراص مرنة في مبنى الشركة.

3. على حاسوب أو أقراص مرنة لكن في موقع خارج الشركة إما في موقع على الإنترنت يتمتع بالحماية الالكترونية، أو بالتعاقد مع شركات مختصة أخرى، أو في موقع تابع للشركة .

(2-1-8-3) عمليات المعالجة

تعرف المعالجة على أنها "مجموعة من العمليات المحاسبية وعمليات المقارنة المنطقية والتلخيص والتصنيف والفرز التي تجري على البيانات المدخلة لغرض تحويلها إلى معلومات مفيدة تقدم للمستفيد النهائي " (الرماحي وعباس ,2009 :37).

وتتضمن أنشطة المعالجة عمليات إضافية مختلفة حيث يتم إدارة البيانات من خلال الوظائف التالية (الدهراوي وكامل 1988: 5-7) :

أ - التخزين :

وتمثل ذاكرة النظام المكان الذي يتم تخزين البيانات والمعلومات فيه لغايات استخدامها في تحقيق الأهداف التي إنشاء من اجلها ويتم حفظ البيانات وتخزينها في ملفات أو على شكل قاعدة بيانات .

ب – التحديث :

وتتمثل في تعديل البيانات التي تم تخزينها وتحديثها لتعكس تطور الأحداث والعمليات واثر القرارات التي تمت بعد إدخال البيانات إلى النظام وتخزينها .

ج – الاستدعاء :

وتعني استخراج البيانات المخزنة وإعادة طلبها لإجراء مزيد من التشغيل عليها أو تقديمها إلى المعنيين في صورة تقارير مالية .

د - التحكم والسيطرة :

وتتضمن جميع العمليات التي تم اتخاذها للحفاظ على كيان النظام واستمراره لتحقيق أهدافه كما تتضمن كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات ومنع فقدامها أو التلاعب بها وتتم إجراءات التحكم والسيطرة على كافة مراحل النظام ووظائفه المختلفة

(4-8-1-2) البرمجيات

تعرف البرمجيات بأنها مجموعة من الأوامر والتعليمات المعدة من قبل الإنسان والتي توجه المكونات المادية للحاسوب لغرض أداء مهمة ما أو للعمل بطريقة معينة وفق تعليمات دقيقة خطوة بخطوة للحصول على نتائج مطلوبة بشكل معين(الدلاهمة,2008) .

وحيث تقسم البرمجيات عموما إلى قسمين رئيسيين هما (الدلاهمة,2008):

1 - برمجيات التشغيل : وهي برمجيات تستخدم لغرض إعطاء الأوامر للأجزاء المختلفة من المكونات المادية للعمل وتنفيذ الإجراءات والعمليات الحسابية والمنطقية وللسيطرة على تدقيق المعلومات واختزانها وحركاتها في الذاكرة الرئيسية عن تلقي أداء معالجة وتنفيذ أوامر محددة وتتضمن:

ا- برمجيات إدارة النظام : وتتولى هذه البرمجيات مسؤولية إدارة المكونات المادية والغير مادية للحاسوب إضافة إلى البيانات خلال عمليات التشغيل .

ب- نظم التشغيل :وهي تلك النظم المتكاملة التي تتولى عمليات وحدة المعالجة المركزية CPU والتحكم والسيطرة على فعليات وأنشطة المدخلات والمخرجات .ومن أشهر هذه البرمجيات هي MS-Dos و WONDOW بأنواعها المختلفة و APPLE MACINTOSH بأنواعها المختلفة أيضا و UNIX .

ج - برمجيات مراقبة الاتصالات : وهي عبارة عن برمجيات مستخدمة لضبط الاتصالات ما بين الحواسيب أو ما بين الحاسوب المركزي أو الرئيسي والحواسيب الفرعية أو المرتبطة بها سواء

داخل المنظمة أو المستخدمة عبر الشبكات وما بين الحواسيب الخاصة بالمستفيدين (العملاء) ومقدمي الخدمات ,الحاسبات الخادمة .

د– نظم إدارة قواعد البيانات :وتشمل الأنواع المختلفة من نظم تصميم وبناء قواعد البيانات التي تعد داخل المؤسسة وغالبا ما تكون من الأنواع غير الجاهزة بل تعتمد لتصميم قواعد بيانات ذات خصوصية معينة تتناسب مع أهداف وحاجات ومتطلبات المؤسسة وخدماتها وإجراءاتها .

هـ– برمجيات تطوير النظام : وتستخدم هذه البرمجيات بشكل أساسي لتطوير الإجراءات المتعلقة بنظم المعلومات التي تستخدم .ومن أشهرها البرمجيات الخاصة بالترجمة . وترجمة تعني بها هنا ترجمة التعليمات التي تتضمنها هذا البرمجيات من شكلها القابل للقراءة من قبل الإنسان .

2– برمجيات التطبيقات :وهي برمجيات جاهزة بالكامل ومصممة لانجاز تطبيقات خاصة او متنوعة أو متخصصة جدا وحسب حاجة وتخصص واتجاهات الجهات المعينة .

ا. برمجيات التطبيقات العامة:ومن أشهرها حزم وبرمجيات معالجة النصوص والمتعلقة بالطباعة وكتابة النصوص وعرضها وتخزينها .

ب. برمجيات التطبيقات الخاصة.

(2–1–8 –5) البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

ويقصد بها المكونات والأجهزة المادية للنظام,وتشمل التسهيلات والمعدات العملاقة والأجهزة الخادمة والمكونات المرتبطة بها والشبكات (عبد اللطيف و البابلي ,2010).

بقي تفسير مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كونها خليطا في استخدام المعلومات والبيانات مع الحواسيب والاتصالات كمكونات لهذا المفهوم وتشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ما يلي (الدلاهمة,2008) :

1- البيانات : وهي الأساس الأول لبناء المفهوم والذي من دونها لا يمكن إطلاقا لباقي الأسس والبني إن تعمل أو بالأخرى إن تقوم لها قائمة أصلا .

2- الأجهزة : وهي الأدوات التي تحفظ وتخزن وتعالج الأساس الأول (البيانات) .

3- البرمجيات : هي البني بواسطتها يمكن السيطرة على الأساس الأول إضافة إلى التحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية والحصول على نتائج وحل المشاكل حسب الحاجة والطلب

ويتم تطوير برامج نظام التشغيل غالبا وفق المواصفات التي تحددها الشركات الصانعة للحاسوب ويتم تقديمها مع هذه التجهيزات وتصميم برامج أنظمة التشغيل لتحقيق الاستخدام الأفضل لمكونات النظام الحاسوبي .

4- الاتصالات : وهي من نتائج تطوير البنية التحتية سابقة الذكر والتي ساعدت على توزيع ونشر البيانات ونتائجها وهي أشبه بوسائط النقل التي ساعدت على ربط العالم وتقليص المسافات والإسراع في التوزيع التجاري للمنتجات وبالذات التي تعرف بالاتصالات عن بعد والتي قصرت المسافات وجعلت العالم كله كقرية واحدة .

5- الشبكات : وهي حصيلة تطوير الاتصالات عن بعد وتأخذ مفهوم العالم كقرية واحدة والتي سرعت في نقل البيانات والمعلومات المنتجة أصلا كبنية تحتية أولية .

6- الانترنت : وتعتبر شبكة الانترنت حاليا احدث مستخدمات البنى التحتية لمفهوم تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى الانترنت.

(2-1-8-6) الرقابة الداخلية وامن النظام

1. الرقابة الداخلية

حيث تعرف بأنها خطة تنظيمية لكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من اجل حماية أصولها وتحقيق دقة وإمكانية الاعتماد على بيانتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية (السيد, 2008 , ص:58).

أهداف الرقابة الداخلية

الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية (الصحن وسرايا ,2004):

1. تنظيم المصرف أو وضع هيكل تنظيمي لتوضيح السلطات والصلاحيات داخل المصرف.

2. توفير الحماية اللازمة لأصول المصرف من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير في المصرف.وذلك من خلال ما يلي:

ا. الوقاية من الإخطار المتعمدة

1. تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين.

2. التلاعب أو التحريف في السجلات.

3. إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية.

4. أخطاء حسابية في عمليات الجمع أو الضرب أو نقل مجموعة من مكان إلى أخر.

ب. الوقاية من الأخطاء المتعمدة

1. تسجيل مصروف معين على انه مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى زيادة رقم الإرباح.

2. تسجيل مصروف رأسمالي معين على انه مصروف إيرادي مما يؤدي إلى تخفيض رقم الإرباح وعدم إظهار الأصول بقيمته الحقيقية في قائمة المركز المالي.

المقومات الرئيسية لأنظمة الرقابة الداخلية

لابد من توافر المقومات الرئيسية التالية لنظام الرقابة السليم (الدلاهمة,2008).

1. هيكل تنظيم إداري.

2.نظام محاسبي سليم.

3.الإجراءات التفصيلة للوجبات.

4.اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة.

2. الرقابة العامة:

تهدف عملية الرقابة العامة إلى التأكد من أن النظام المحوسب هو نظام مستقر وآمن ويدار بشكل جيد، وتتمثل الإجراءات الرقابية العامة في النقاط الآتية:

1. الرقابة على الوصول المنطقي إلى البيانات

الوصول المنطقي :هو القدرة على الوصول إلى بيانات الشركة،وتتم الحماية على الوصول المنطقي إلى البيانات من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات مثل (الحكيم,2010):

أ – تزويد المستخدمين بأسماء تعريفية وكلمات مرور سرية تتصف بالصفات الآتية:

1. كلمات مرور سهلة.

2. تغيير كلمات المرور بشكل دوري .

3. نشر الوعي بين الموظفين بعدم الإفصاح عن كلمة المرور لأي كان .

4. الخروج من الاسم التعريفي للمستخدم عند عدم استعمال الحاسب.

5. عند نقل أو ترك موظف للعمل يجب إلغاء تفعيل كلمة مروره فوراً .

6. رفض الحاسب الوصول نهائياً إلى البيانات بعد ثلاث محاولات خاطئة .

ب – القيام بالاختبارات الملائمة :هو تصنيف البيانات والبرامج لكي يستطيع مالكو النظام والإدارة العليا من تحديد الصلاحيات الممنوحة للموظفين والأطراف الخارجية لاستخدام المستخدمين للنظام .

2. أساليب الرقابة التنظيمية :

يعتمد تشغيل نظم المعلومات المحاسبية إلى حد كبير على الأفراد في إعداد النظام نفسه وفي إدخال البيانات, وتتبع معالجتها في أجهزة الحاسب وفي توزيع المخرجات على الأشخاص المصرح لهم بتسليم هذه التقارير, إي إن الأهداف الرقابية تتحقق في نهايتها من خلال الأفراد لذلك فانه ليس هناك سبب لدهشة إن بعض الجوانب الرقابية المهمة توجه نحو المسائل التنظيمية, ومن أهم أساليب الرقابة التنظيمية (مبارك,2012):

1- توافر المشرفين وكفاءتهم.
2- الفصل بين الوظائف المتعارضة.
3- التناوب الدوري في أداء الوظائف.
4- الإصرار على منح الموظف إجازة سنوية.
5- التامين ضد إخطار خيانة الأمانة.

3. أساليب الرقابة على المدخلات:

تهدف أساليب الرقابة على المدخلات توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات وضمان صحة المدخلات وضمان كمالها وشموليتها.وهكذا فان خطط الرقابة على المدخلات تشتمل على الأساليب الرقابية التالية (مبارك ,2012):

1- التصديق على البيانات أو اعتمادها.

2- إعداد المستندات الأصلية.

3- تبويب وتحديد المعاملات.

4- أساليب رقابة الإدخال البيانات.

والقسم المختص هو الذي يقوم بإعداد البيانات المطلوب تشغيلها وبعد ذلك يتم إرسالها إلى قسم الحاسب الالكتروني, فيما يتم تحويلها إلى بيانات يسهل قراءتها من قبل الحاسب, ويكون هناك موظفون إدخال وآخرون لمراجعة الإدخال, ومن أهم وسائل مراجعة الإدخال: تدقيق ترتيب كل جزء من عناصر البيانات -تدقيق الحدود- تدقيق القيم المقيدة - أسلوب التغذية المرتجعة الوصفية - تدقيق صحة الأرقام (sayana ,2002).

4. أساليب الرقابة على التطبيقات:

من ناحية الأداء تعمل الرقابة على التطبيقات على توفير تأكيد معقول بان بيانات التسجيل والعمليات والتقارير قد تمت بنجاح, وهناك خيارات كبيرة في الإجراءات والسجلات المستعملة في تحقيق الرقابة على التطبيقات, وتحقق رقابة البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لهما(عبد اللطيف,2007) .

فان برنامج التطبيق هو البرنامج هو الذي يعالج تنقلات الأصول في إي عمل, وهو الذي يفهم البيانات بالرجوع إلى سياق العمل, وفية تطبق قوانين إجراءات العمل (sayana , 2002) .

5. أساليب الرقابة لتطوير النظم وحمايتها:

يمثل نظام المعلومات المحاسبي وما يرتبط به من تسهيلات موردا رئيسيا طويل الأجل للمنشاة. ومن ثم يجب اتخاذ مجموعة من الخطوات للتأكد من إن هذا المورد قد تم تطويره وفقا لرغبات الإدارة وانه بالتالي يستخدم بالحالة التي تطابق مع الهدف من حيازته. وتتمثل الخطوات الرقابية الملائمة للتأكد من تحقيق تطوير نظم المعلومات وحمايتها في الأساليب التالية (مبارك,2012):

1- الأساليب الرقابية للتوثيق المناسب للنظم المحاسبية.

2- الأساليب الرقابية لحماية الحاسب.

3- الأساليب الرقابية لمنع الدخول غير المصرح به للحاسب الآلي.

6. أساليب رقابة المخرجات:

وهناك أسلوبان من أساليب الرقابة على المخرجات(مبارك,2012):

1- أساليب الرقابة على أشرطة واسطوانات وشاشات عرض المخرجات.

2- أساليب الرقابة على المخرجات المطبوعة وتوزيعها.

3. امن المعلومات

هو حماية البيانات المحفوظة ضمن نطاق المعلومات من إي انتهاكات متعمدة أو عارضة من قبل إفراد أو جماعات غير مسموح لها بتغير أو تدمير بنية تركيبة المعلومات (الدلاهمة,2008).

عناصر امن المعلومات :

من أهم عناصر نظم المعلومات ما يلي (طائي,2005):

1- الخصوصية(السرية) : تشير السرية إلى الصفة الخارجية التي تمنح للمعلومات والتي تنطوي على التكتم والخصوصية وذلك من خلال تحديد الضوابط والتعليمات التي تحدد الجهات المسموح لها بالاطلاع عليها, أما الحيازة فتعني امتلاك المعلومات والتحكم بها في ظل ظروف معينة.

2- التكاملية وسلامة المحتوى : تتضمن التماميه الصفات الجوهرية الخاصة بكمال المعلومات وتماسكها وارتباطها بمجموعة القيم السائدة في المنظمة, إما الواقعية فتعني الحالة المعبرة عن الصدق والأصالة في المعلومات وعمق تطابقها مع الحقيقة والواقع.

3- الإتاحة (التوفير) : توفير المعلومات يكون بأي شكل وفي كل مكان, وهو متطلب أساسي في خدمة المعلومات إذ يتوقع العميل من المنشاة أن توفر الطرق السريعة والسهلة للوصول إلى المعلومات.

(2-1-10) تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

حتى تستفيد منشأة الإعمال من مزايا نظام المعلومات المحاسبية المحوسب عليها إن تستحدث ذلك النظام إن لم يكن موجودا لديها , أو أن تقوم بتعديل النظام القائم لتفعيل دورة بشكل اكبر . وسواء استحدثت نظاما جديدا أو عدلت على النظام القديم , فان ذلك ما يسمى (بتطوير نظم المعلومات المحاسبية) حيث يتم تطوير النظم من خلال ثلاث مراحل تتضمن (رملي,2010):

1. تحليل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

يقصد بتحليل النظم إخضاع هذه النظم إلى دراسة علمية منظمة بغرض تحسين هذه النظم ورفع كفاءتها وزيادة مقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها . ويعد التحليل من المراحل الأولى والهامة في عملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة , حيث يتم فيه التخطيط وإجراء الدراسة التمهيدية التي تمهد لخلق النظام الجديد .

يقوم بإجراء هذه الدراسة محللو النظام, بالإضافة لدور المحاسبين في تجميع وتنظيم البيانات وتفسير المعلومات المستخلصة من هذه البيانات, وتقوم النظم التي توفر المعلومات ويمكن إجمال مهامهم الأساسية في الأتي:

01 التعرف على النظام القائم إن وجد وتقويمه وتحديد نقاط الضعف فيه.

02 تحديد الأهداف التي تطلبها الإدارة من تنفيذ وإدخال في نظام المعلومات المحاسبية ومناقشتها.

03تحليل القرارات من اجل تحديد الاحتياجات من المعلومات لتحقيق الأهداف المنشودة.

04التحليل الاقتصادي, لتحديد مبررات تنفيذ النظام اقتصاديا ومعرفة إمكانية تطبيق النظام عمليا وفنيا, ومن ثم المعرفة العامة لمدى إمكانية تحقيق النظام للأهداف المحدودة له.

وتتحقق هذه المهام من خلال قيام فريق العمل بإجراء مسح شامل لكافة الجوانب الرئيسية لبيئة المنشأة وموقفها المالي والهيكل التنظيمي لها, مما يساعد في فهم العلاقة المتداخلة التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية.

أ- التعرف على المشكلة.

ب- تحديد أهداف النظام.

ج – تحديد محددات النظام.

د – جمع البيانات.

ه – تحليل البيانات.

و – إعداد دراسة جدوى النظام.

ز – عرض دراسة النظام.

2. تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

وتهدف هذه المرحلة إلى وضع مخطط عام وتفصيلي بدقة لهذا النظام, بحيث يمكن تطبيق هذا النظام ما يحقق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة وكلما كانت عملية التصميم مؤسسة على دراسات دقيقة وراقية , كلما قلت مشاكل التطبيق وانخفضت تكاليفه, ومن ثم تتحقق أهداف النظام على خير وجه.

3. تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

1- مفهوم عملية تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

وتسمى هذه المرحلة (بمرحلة العمل), حيث يتم فيها عملية تنفيذ الاقتراحات ونتائج الدراسات السابق أدائها , إي يتم التنفيذ بناء على ما حلل وصمم مسبقا.

2- تنفيذ وإدخال النظام المقترح.

وتشمل التخطيط لتنفيذ النظام المقترح وإعداد المواقع وشراء الآليات والأجهزة وتدريب الموظفين وتطوير الملفات وتحضير البرامج واختبار البرامج واختبار النظام.

1- تشغيل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
2- التوثيق النهائي للنظام.
3- تقيم ما بعد التنفيذ.
4- صيانة النظام

المبحث الثاني

التنبؤ بالتعثرات المالية

(2-2) المقدمة

يعد التعثر المالي الذي يواجه المصارف يشكل تهديدا مستقبليا لها, محفوفا بالمخاطر وخاصة عندما لا يستطيع المصرف بسداد التزاماته وديونه المستقبلية, وكما تصبح الموارد لدى المصرف عاجزة عن سداد التزاماتها المالية, وحيث تتعثر المصارف ماليا ومما يجعلها تتجه وتسير نحو طريق الفشل المالي, ولذلك أصبح ومن المهم دراسة التعثر المالي في المصارف المالية وذلك من خلال اخذ الاحتياطات والقرارات اللازمة لإنقاذها من الأخطار المستقبلية.

و ظاهرة التعثر المالي من أخطر الظواهر التي تتعرض لها منشآت الأعمال في شتى بلدان العالم, نتيجة للعديد من القرارات أو التوجهات التي تتخذها المنشآت دون دراسة متمحصة ومتمعنة فيها ومدى تأثيرها على الوضع المالي للمنشأة مثل: القرارات التوسعية أو قرارات الإقراض أو الاقتراض (الزبيدي ,2002) .

(2-2-1) التعثر أو الفشل المالي

وتم تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى العجز عن تسديد نفقاتها ومصاريفها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى لما قد يؤدي بالنهاية إلى إعلان إفلاسها وتصفيتها (المؤمني,2011).

ويعرف بأنه الحالة التي تعجز فيها المنشأة عن سداد التزاماتها مما يؤدي إلى تصفيتها و إعادة جدولة ديونها (Drapeau, 2000, p2).

وترى الباحثة أن التعثر المالي بأنه مجموعة من المخاطر التي تصيب المصارف وتداهمها وذلك لنتيجة عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته ودفع نفقاته وينعكس ذلك بعدم الحصول على مردودات مالية مما يؤدي إلى هاوية الإفلاس.

(2-2-2) الفشل المالي

ويعرف الفشل المالي أنه عدم قدرة إيرادات المنشآت على تغطية التكاليف التي تتحملها (الزبيدي 2011,).

وأيضا يعرف الفشل المالي على انه عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بشكل كامل وهذا ما يدل على أنها في طريقها للإفلاس القانوني والتصفية (Ashour and El-Farra,2002).

(2-2-3) أنواع التعثر

- **التعثر الاقتصادي:**

في هذه الحالة لا تستطيع المنشاة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها,أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المنشاة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها الدفترية للمطلوبات وخصوم المنشاة أكثر من القيمة. (Ross and Jaffe, 2008).

- **التعثر المالي:**

وهو وصول المنشأة إلى مرحلة تعجز فيها عن تسديد ديونها مما يؤدي بها الحال إلى التصفية النهائية, عندها تكون القيم الدفترية لأصول المنشأة تقل عن القيم الدفترية لالتزاماتها (مطر,2010).

وفي الحقيقة لا يوجد تحديد متفق عليه لحالة التعثر المالي، فقد يختلف المفهوم من بنك لآخر،

وفقاً لشكل الحالة التي تراها إدارة الائتمان، وعموماً فقد يقصد بالتعثر المالي، حالة أو أكثر من الحالات الآتية (محمد,2001):

١ .الديون المتعثرة.

٢ .الديون المشكوك فيها.

٣ .الديون غير العاملة.

٤ .الديون المجنبة.

٥. الديون المستحقة.

(2-2-4) أسباب التعثر أو الفشل مالي

وحيث ذكر (الزبيدي,2011) مجموعة من أسباب التعثر أو الفشل مالي وهي:

أ- أسباب خارجية:

- المنافسة الشديدة.
- ظهور ظروف اقتصادية عامة تؤثر على العديد من المنشآت.
- التغير في حجم الطلب.
- إصدار قرارات حكومية تؤثر على المنشآت.
- التوقعات المتشائمة للمشترين.

ب - أسباب داخلية:

وتقسم إلى أسباب مالية وغير مالية :

1- أسباب مالية:

- ارتفاع حجم المديونية.
- الإدارة المالية الضعيفة.

- التأخر في تحصيل الديون.

- التوسع في توزيع الأرباح.

2- أسباب غير مالية:

- عدم كفاءة الإدارة أو ضعفها.

- التوسع غير الحكيم.

- عدم كفاءة إدارة المشتريات وإدارة المبيعات.

- ضعف السيطرة على المخزون.

- وجود قاعدة ضيقة من العملاء.

- عدم كفاءة إدارة الإنتاج.

(2-2-5) أهمية التنبؤ بالتعثر

يحوز التنبؤ بالتعثر المالي على اهتمام العديد من الأطراف المتعاملة مع المنشآت لما له من ايجابيات تفيد تلك الأطراف و توفر لهم المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب (الطويل,2008).

إن نتائج التنبؤ سواء أكانت ايجابية أم سلبية تعتبر أداة مهمة للسير بالشركة نحو النجاح والاستمرار كما إن خلق جهاز إنذار لدى الشركة باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للكشف المبكر عن الخلل يمكننا من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الخلل مهم لكثير من الفئات.(المؤمني,2011)

وترى الباحثة ان التنبؤ بالتعثر هو إنذار بقصور وتدهور أوضاع المنشاة المالية من اجل التحوط المالي قبل أن يفوت الأوان وتصفية تلك المنشاة وذلك من خلال وضع الخطط والإجراءات التصحيحية من اجل تفادي التعثر المالي قبل حدوثه.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

(3-1) تمهيد

يعرض هذا الفصل الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وحيث تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

و تتمثل محتويات هذا الفصل على التالي :

- الدراسات العربية .

- الدراسات الأجنبية.

(2–3) الدراسات العربية

1. دراسةالحراسيس,(2014) ، بعنوان " مدى مساهمة المؤشرات المحاسبية على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة (2009 – 2011)"

حيث تهدف الدراسة للتعرف على مدى مساهمة المؤشرات المحاسبية على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الأردنية خلال فترة الدراسة(2009 – 2011), وحيث تكونت عينة الدراسة من 50 شركة صناعية أردنية مدرجة في بورصة عمان, حيث تم إجراء الانحدار اللوجيستي على بيانات الدراسة من خلال برمجية Stata, ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة إلى أن نسب السوق هي أكثر النسب المالية قدرة على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية, وتوصلت أيضا إلى نموذج مكون من نسبتين من نسب السوق وهي (عائد السهم الواحد) و(القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية), كالتالي :

F.C=−1.196691−26.52069EPS+0.7339726MV/BV

وعدم قدرة كل من نسب الربحية و السيولة والمديونية على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الأردنية.

2. دراسة القطيش ,(2011) ، بعنوان " تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني "

جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن للأغراض تدقيق الأداء, والعمل على تطوير النظام ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة لا يوفر النظام المحاسبي المعلومات التي تساعد في أغراض التدقيق وكفاءة الأداء في القطاع الحكومي حيث النظام المحاسبي يستخدم لأجل الرقابة المالية وليس لأجل الرقابة على الأداء , ويجب الاستفادة من محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية من اجل تطوير النظام المحاسبي الحكومي وضرورة الرقابة المالية والرقابة المحاسبية ورقابة الاقتصاد ,ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة

يجب تطوير النظام المحاسبي الحكومي للاستخدام بشكل تدريجي أساس الاستحقاق وأسلوب الموازنة والبرامج والأداء .

3. دراسة شاهين ومطر (2011) بعنوان: "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية)"

توصلت دراسة الباحثين إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي تستخدم للتنبؤ بالتعثر ومعرفة المنشات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة ويساعد ذلك على التدخل بشكل مبكر على اكتشاف التعثرات في تلك المنشات والكشف السريع عن تلك الانحرافات والأخطاء قبل حدوثها مما يساعد الجهات الإدارية والرقابية بالتدخل .

وحيث قام الباحثان باستخدام الأسلوب الإحصائي المسمى بالتحليل التميزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis) للوصول لنموذج يعرف المنشات المتعثرة وغير المتعثرة حيث يساعد الأسلوب الإحصائي بالكشف المبكر عن التعثر وذلك قبل حدوثه بسنتين وحيث أجريت الدراسة على ثماني منشات مالية وذلك عن الفترة مابين(2007-1977) .

Z =326.940A8 +37.810A11- 14.905A1-7.261A22-2.347 -1

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة انه يجب تطبيق النموذج القياسي لاجل تحقيق الغايات للإفصاح المحاسبي الذي ينعكس على الأسس والقواعد المستخدمة للتنبؤ بالتعثر المالي.

4. دراسة المومني (2011) بعنوان: "تطوير أنموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية".

حيث تهدف هذه الدراسة على تطوير أنموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية, وحيث تمثل عينة الدراسة 24 شركة صناعية مساهمة عامة منها 12 شركة متعثرة والأخرى غير متعثرة وتشمل الدراسة على (26) مستقل منها (22)

متغيرات مالية (4) متغيرات غير مالية حيث غطت الدراسة الفترة الزمنية من سنة (2000 إلى 2008) وحيث استخدم الباحث نوعين من التحليل هما الانحدار الخطي المتعدد وذلك لمعرفة اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ونوع التحليل الأخر هو التحليل التميزي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنموذج تمييزي قادر على التنبؤ بالتعثر المالي الذي يتكون من المؤشرات الأربعة كالأتي : معدل دوران الأصول, معدل تغطية الفوائد, معدل الدائنين و معدل التمويل الداخلي, والمؤشرات غير مالية التالية: معدل دوران الموظفين, التأخر في إصدار القوائم المالية, عمر الشركة, وبلغت قدرة النموذج التصنيفية على الشركات الصناعية المساهمة العامة (100%) وبلغت قدرته على التنبؤ قبل سنه من التعثر(91,6%).

5. دراسة مطر (2010) بعنوان:" نموذج مقترح للتنبؤ بتغير المنشات المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)"

تهدف الدراسة للتوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي تساعد لدى استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية , وتعمل على التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة منها. وللتعرف على أوضاع تلك المنشات في وقت مبكر يساعد الأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية في التدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينه.

وحيث طبقت الدراسة على حالات من المنشات المصرفية في الجهاز المصرفي الفلسطيني, واستخدام الباحث أسلوبا إحصائيا يعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات من اجل التوصل لأفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن تساعد في بناء هذا النموذج.

وتوصلت الدراسة من خلال النموذج لإعادة تصنيف المنشات المصرفية في عينة التحليل ضمن مجموعتي المنشات المصرفية المتعثرة والمنشات غير المتعثرة بدقة تامة (100%)،وحيث تم

إجراء اختبار لنموذج أخر باستخدام النسب المالية المستخرجة من بيانات عينة التحليل تساعد النموذج من التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشات المصرفية المتعثرة والمنشات المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل(75%، 75%، 62.5%) في السنة الأولى والثالثة والرابعة قبل التعثر.

6. دراسة (ناعسة وخميس، 2009)، بعنوان " أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم،وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات"

حيث جاءت دراسة الباحثين لمعرفة اثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات في الشركات المساهمة العامة الصناعية ومدى انعكاس الأداء المالي من خلال النظم حيث استخدم الباحث اختبار (Paird Sampl Test) ونموذج الانحدار المتعدد للاختبار وتم إجراء الدراسة على(53) شركة , (39) من الشركات كانت مطبقة نظم المعلومات المحاسبية , أما (14) من الشركات المطبقة عليها الدراسة لم تكن مطبقة لنظم المعلومات المحاسبية واستخدام الباحثان أداة الاستبانة لجمع البيانات حيث وزعت (174) استبانه على المحاسبين في تلك الشركات من اجل معرفة اثر تطبيق النظم المحاسبية ثم القوائم المالية للشركات, واستخدام (8) مؤشرات مالية في هذه الدراسة لمعرفة وقياس الأداء المالي , ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة, ضعف اشتراك المحاسبين في مرحلتي التنظيم والتخطيط في تطوير نظم المعلومات المحاسبية .

وأوصت الدراسة الاهتمام بمرحلتي التصميم والتخطيط والتحليل في مشاركة المحاسبين في هذه المرحلة وتطوير النظام والتركيز على باقي مراحل واشتراك المحاسبين في كل مراحل تطوير النظام, وأوصى الباحثان بضرورة إيجاد نموذج يساعد بدراسة العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية والأداء المالي .

7. دراسة الدلابيح (2009)، بعنوان" تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي(الموارد–الأحداث–الأطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الأردنية"

حيث هدفت هذه الدراسة لوضع خطة تعمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في ضل مدخل (الموارد–الأحداث– الأطراف–المتعاملين) المحاسبي لدى الشركات الأردنية, وذلك من خلال معرفة النظم ومدى قدرة الشركات مستند لمدخل على تطويرها (الموارد–الأحداث–الأطراف–المتعاملين) .

حيث يساعد المدخل على رفع كفاءة المستخدمين للمعلومات في اتخاذ القرارات المالية وحيث استخدم الباحث الاستبانة لجمع المعلومات التي وزعت على (16) شركة دوائية وتم استرداد (33) استبانة واستخدام البرنامج الإحصائي(spss) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن عدم قدرة مواجهة الشركات للمشاكل في مراحل النظام الثلاث, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي قلة الإدراك لبعض المجيبين عن أسئلة الدراسة بخصوص مفهوم العلاقات الرابطة والدور الذي تلعبه في قواعد البيانات وعدم وجود الثقة لشركات لتحديد كامل وواضح للأطراف المتعاملين في الشركة أو للموارد الاقتصادية في الشركات وان تأخذ الشركة بعين الاعتبار تطبيق مدخل (REA) المحاسبي الذي يوفر من عملية تشغيل للبيانات والحصول على معلومات تستخدم للأغراض المالية غير المالية.

8. دراسة الطويل (2008) بعنوان: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"

تهدف دراسة الباحث لمعرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي من اجل التنبؤ بالتعثرات المالية, حيث قام الباحث بأجراء الدراسة على عينه من المصارف الموجودة في قطاع غزه وحيث استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل وحيث كانت تتكون عينة الدراسة

من(65) موظف يعملون في المصارف وقام الباحث بإعداد استبانه لجمع البيانات من أجل معرفة مدى استخدام التحليل المالي لتلك المصارف والعوامل المؤدية لمشكلة التعثر المالي ، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) للتوصل إلى نتائج الدراسة .

وحيث توصلت الدراسة على الأهمية التي يحظى فيها التحليل المالي لدى البنوك و ذلك باستخدام بشكل كبير جدا وهائل إلى جانب تقييم أداء المصارف وأيضا قلة اعتماد المصارف على استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثرات المالية أو الفشل المالي وضرورة الاهتمام الإداري للمصارف التجارية لتطوير قدرات الموظفين والعاملين من خلال إعطاء دورات تدريبية في مجال وتوصلت أيضا لضعف النماذج لتنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف بشكل فعال وذلك لعدة أسباب من عدم توفر البحث والتطوير في المجال المالي والإداري وتطبيق التكنولوجيا في البنوك.

9. دراسة الجهماني والداوود (2004) ,بعنوان: "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات"

حيث جاءت هذه الدراسة لأجل ا لوصول للنسب الأعلى التي تستطيع التنبؤ بالفشل المالي لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن,و حيث استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي القياسي متعدد الاتجاهات حيث شملت عينة الدراسة من (12) شركة متعثرة و (12) شركة غير متعثرة وحيث تغطي الدراسة الفترة الزمنية من (1993 إلى 2000).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى النسب أكثر كفاءة في عملية التنبؤ بالفشل المالي لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية هي نسبة التدفقات النقدية والربحية .

(3-3) ثانيا الدراسات الأجنبية

1.دراسة (Siam& Rahahleh,2007) بعنوان:

Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks"

"تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية "

جاءت الدراسة لتقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه في البنوك التجارية في الأردن وذلك في ظل التطورات التكنولوجية وذلك من خلال المعايير التي تعكس فاعلية إدارة التنظيم منها الجودة والمرونة والبساطة و الموثوقية وحيث قام الباحثان بإنشاء استبانه وزعت على المدراء الماليين , والعاملين لدى الدوائر المالية في الإدارة العامة للبنوك الأردنية التجارية الموزعة لدى سوق الأوراق المالية(بورصة عمان لعام 2003م) حيث بلغ عدد البنوك (9) بنوك وتم توزيع (45) استبانه وتحليل (42) منها وحيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية على درجة عالية من الموثوقية وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة

وحيث أوصت الدراسة البنوك على الاستفادة من تكنولوجيا المعومات والعمل على زيادة التنافسية لدى البنوك , وتطوير الخدمات المقدمة لدى تلك البنوك وأوصت الدراسة أيضا على استيعاب البيئة لدى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية.

2.دراسة (Neophytou and Molinero, 2005)

"Predicting Corporate Failure in the UK: A Multidimensional Scaling Approach"

"التنبؤ بتعثر الشركات في المملكة المتحدة: أسلوب القياس متعدد الاتجاهات"

تهدف الدراسة لإيجاد الفروق بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة وذلك في المملكة المتحدة خلال الفترة الزمنية ما بين (1993 –2001), وحيث استخدم الباحثيين أسلوب القياس متعدد الاتجاهات ذو الثلاثة أبعاد, وتمثلت عينة الدراسة 370 شركة فاشلة و 818 شركة ناجحة وذلك دون الالتزام بشرط المماثلة من حيث حجم ونوع الصناعة, وقام الباحثين على استخدام البيانات من ثلاث إلى خمس سنوات قبل حدوث الفشل للشركات الفاشلة, وثماني سنوات للشركات الناجحة,و حيث استند التحليل على النسب المالية التي تم استخراجها من القوائم المالية للشركات,وحيث تم احتساب 19 نسبة مالية تستخدم في تصنيف الشركات, ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أكثر النسب المالية أهمية في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة عبر تلك السنوات هي:

- نسب هيكل رأس المال
- نسب الرفع المالي
- نسب الربحية
- نسب التدفق النقدي التشغيلي
- العائد على حقوق الملكية

3.دراسة (Charilou, et- al., 2004) بعنوان:

"**Predicting Corporate Failure Empirical Evidence for UK**"

"**التنبؤ بتعثر الشركات أدلة تطبيقية في المملكة المتحدة**"

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة لبناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي, وحيث تكونت عينة الدراسة من 104 شركة من الشركات البريطانية حيث نصفها متعثر و نصفها الآخر غير متعثر للفترة الزمانية (1897-1988),وحيث قامت الدراسة العمل على تلخيص 43 دراسة سابقة من خلال الأسلوب الإحصائي وعدد شركات العينة وتوصلت الدراسة إلى أن 15% من الدراسات استخدمت عينة أقل من المطلوب وأن نسبة 90%من الدراسات استخدمت الأساليب الإحصائية قد تم استخدامها في الدراسات الأخرى.

4.دراسة (Raupeliene and Stabings, 2003) بعنوان:

" Evaluation the effectiveness of Accounting information Systems Development of a Model"

" **تطوير نموذج لتقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية** "

هدفت الدراسة للبحث في نماذج وطرق تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وإمكانية استخدامها لتطوير نموذج يعمل على تقسيم فاعلية هذه النظم وحيث اهتمت الدراسة بالجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية وتوصلت الدراسة بان الخصائص لنظم المعلومات المحاسبية لها أهمية مختلفة حيث يمكن التعبير عنها بمقاييس كمية نوعية, وان الاختيار الصحيح لمكونات النظام يعمل على نجاح نظم المعلومات المحاسبية باستخدام نماذج متعددة من اجل زيادة موثوقية التقييم واختيار النموذج الصحيح الذي يستطيع التقييم في مختلف الظروف.

5.دراسة (Suwaidan , 2003) بعنوان:

"**The Ratio Model Versus The Cash Flow Model, and The Prediction of Bankruptcy: An Empirical Examination**"

"**نموذج النسب المالية مقابل التدفق النقدي والتنبؤ بالتصفية: دراسة تطبيقية**"

حيث جاءت الدراسة لفحص القدرة التنبؤية لنموذجين من نماذج التنبؤ بالتصفية, وذلك لمعرفة الأفضل بينهما من خلال عمليات الكشف عن الصعوبات المالية التي تؤدي لتصفية الشركات, والنموذجين هما: نموذج النسب المالية ونموذج التدفقات النقدية, حيث طبقت الدراسة على عينة من الشركات الأردنية حيث تم تصفيتها في الفترة الزمنية مابين (1990 - 2001), حيث شكلت عينة الدراسة (11) شركة وتم استثناء واحدة منها وذلك لعدم اكتمال البيانات المالية لدى الشركة, وعمل الباحث على مقابلة العينة السابقة مع عينة أخرى من الشركات غير المتعثرة, ومن خلال عملية تطبيق النموذجين على عينة الدراسة تم التوصل إلى ارتفاع قدرة تمييزهما للشركات التي تم تصفيتها والأخرى المتعثرة وان نموذج النسب المالية هو أفضل من نموذج التدفقات النقدية في نطاق هذه الدراسة

6.دراسة (Letza, et- al., 2003) بعنوان:

"**Predicting Corporate Failure: How Useful are Multi-Discriminate Analysis Models?**"

"**التنبؤ بتعثر الشركات : مدى نجاح نماذج التحليل التمييزي المتعدد؟**"

تطرقت هذه الدراسة إلى لمعرفة مدى نجاح نماذج التنبؤ بالتعثر المبنية على التحليل التمييزي المتعدد في عمليات التنبؤ بالتعثر استخدمت الدراسة نموذج Altman&Datastraem لاختبارهما ومدى قدرتهما على التنبؤ،وتكونت الدراسة من 140 شركة منها 70شركة ناجحة و70 فاشلة وحيث تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة البريطانية/ لندن والتي تعرضت إلى التعثر خلال الفترة الزمنية من(1997-2001).

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه يمكن الاعتماد على التحليل التمييزي لبناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي,وستتم الإفادة من هذه الدراسة من ناحية الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لبناء النماذج المختلفة وما هو الأنسب لبناء الأنموذج المستهدف في الدراسة الحالية.

7.دراسة (Jiang et al , 2002) بعنوان:

" **The Importance of Building a Foundation for User Involvement in Information Systems Projects**

"**ضرورة مشاركة المستخدمين على بناء الأساس في مشاريع نظم المعلومات**"

حيث هدفت الدراسة لاختبار قوة العلاقة ما بين مشاركة المستخدمين في مشاريع نظم المعلومات ومدى نجاح تلك المشاريع وحيث توصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين

متغيرات الدراسة (مشاركة المستخدمين ونجاح النظم) وان مشاركة المستخدمين الفعلية تساهم في العمل على تطوير وتحسين نظم المعلومات لدى تلك الشركات في شكل كبير ومباشر.

8دراسة (Palanisamy and Sushil, 2001) بعنوان:

" User Involvement in Information Systems Planning Leads to Strategic Success: An Empirical Study "

"مشاركة المستخدمين في مرحلة التخطيط لنظم المعلومات يقود لنجاح الاستراتيجية : دراسة تطبيقية"

حيث جاءت الدراسة لتبين المستخدمين في مرحلة التخطيط لنظم المعلومات والنجاح لهذه النظم حيث تم توزيع استبانه على عينة تشمل (42) شركة هندية تتضمن (296) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الاختبارات الإحصائية أن لمشاركة المستخدمين في مرحلة التخطيط اثر كبير يعمل على نجاح النظم في مختلف المجالات مثل التغيرات التي تحصل للشركة و تعليم وتطوير المستخدمين على تلك النظم ,وحيث اثبت الدراسة أيضا أن الميزة التنافسية لا تؤثر على المستخدمين.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت لتبين تطوير نظم المعلومات المحاسبية بكافة مكونتها لمعرفة اثر ذلك على التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف قبل وقوعها وحيث جاءت الدراسات السابقة لتأخذ التعثر المالي بواسطة تحليل النسب المالية بالنسبة للمصارف والشركات ووضع نماذج مقترحة لذلك مثل دراسة (الجهماني والداوود) و(المؤمني) و(الطويل) و(مطر) وتطرقت دراسات اخرى لتطوير نظم المعلومات المحاسبية من جوانب مختلفة مثل دراسة(القطيش) و (الدلابيح) وعلى حد علم الباحث انه لم تتطرق دراسات سابقة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية لمعرفة اثر ذلك على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل وقوعها.

ما يميز الدراسة عن الدراسات الأخرى

الشكل رقم(2)

عنوان الدراسة السابقة	السنة والمؤلف	أهداف الدراسة	النتائج	ما يميز هذه الدراسة
مـدى مساهمة المؤشرات المحاسبية علـى التنبـؤ بتعثـر الشـركات الصـناعية الأردنيـة خلال الفترة (2009 – 2011).	إسراء الحراسيس 2014	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المؤشرات المحاسبية على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الأردنية خلال فترة الدراسـة(2009 – 2011).	توصلت الدراسة إلى عدم قدرة كل من مجموعة نسب الربحية و السيولة والمديونية على الشركات الصناعية التنبؤ بتعثر الشركات الأردنية خلال فترة الدراسة(2009 - الصناعية الأردنية.	تهـدف الدراسـة بـالتنبؤ بـالتعثر لـدى الشـركات الصـناعية الأردنيـة امـا دراسـة الباحثـة تهدف إلـى معرفـة اثـر تطوير نظم المعلومـات المحاسـبية علـى زيـادة قـدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية.
تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني .	حسن فليح القطيش 2011	جـاءت هـذه الدراسـة لمعرفـة مـدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن للأغراض تـدقيق الأداء والعمـل على تطوير النظام.	لا يـوفر النظـام المحاسـبي المعلومـات التـي تسـاعد فـي أغراض التـدقيق وكفـاءة الأداء فـي القطـاع الحكـومي حيـث النظام المحاسبي يستخدم لأجل الرقابـة الماليـة ولـيس لأجـل الرقابة على الأداء.	تهدف الدراسة بتطوير النظام المحاسبي الحكومي بشكل خاص ولن تهتم بتطوير نظم المعلومات المحاسبية.
دراسـة المـومني (2011): تطـوير أنمـوذج للتنبـؤ بـالتعثر المـالي باسـتخدام المؤشـرات الماليـة وغيـر المالية.	سلام المؤمني 2011	تهدف هذه الدراسة على تطوير أنموذج للتنبـؤ بـالتعثر المـالي باسـتخدام مجموعـة مـن المؤشرات الماليـة وغيـر المالية.	توصـلت الدراسـة إلـى أنمـوذج تمييـزي قـادر علـى التنبـؤ بالتعثر المالي الذي يتكون من المؤشـرات الأربعـة كـالأتي : معـدل دوران الأصـول ,معـدل تغطيـة الفوائـد ,معدل الـدائنين و معـدل التمويـل الـداخلي, والمؤشرات الغير ماليـة التاليـة: معدل دوران الموظفين, التـأخر فـي إصـدار القـوائم الماليـة, عمر الشركة.	تهـدف الدراسـة بتطـوير أنمـوذج للتنبـؤ بالتعثر المالي من جانب استخدام المؤشرات المالية وغير المالية فقط أما دراسة الباحث هدفت إلى زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات الماليـة مـن خـلال تطـوير مكونـات نظـم المعلومات المحاسبية.

دراسة شاهين ومطر (2011) بعنوان: نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية).	علي شاهين وجهاد مطر 2011	إيجاد نموذج للتنبؤ بتعثر المصارف في فلسطين.	توصلت دراسة الباحثين إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي تستخدم للتنبؤ بالتعثر ومعرفة المنشات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة .ويساعد ذلك على التدخل بشكل مبكر على اكتشاف التعثرات في تلك المنشات والكشف السريع عن تلك الانحرافات والأخطاء قبل حدوثها مما يساعد الجهات الإدارية والرقابية.	هدفت الدراسة فقط بالتنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف من خلال إيجاد نموذج يساعد في ذلك .
نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية.	محمد مطر 2010	تهدف الدراسة لتوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي تساعد لدى استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية وتعمل على التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة منها.	تبين المنشات المصرفية المتعثرة والمنشات المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل(75%، 75%، 62.5%) في السنة الأولى والثالثة والرابعة قبل التعثر على التوالي.	هدفت الدراسة بالتنبؤ بتعثر المنشاءت المصرفية العاملة في فلسطين ولن تهتم بجانب تطوير نظم المعلومات المحاسبية .
أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم،وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات.	محمد سليم ناعسة وبشير احمد خميس 2009	تهدف دراسة الباحثين لمعرفة اثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات في الشركات المساهمة العامة الصناعية ومدى انعكاس الأداء المالي .	ضعف اشتراك المحاسبين في مرحلتين التنظيم والتخطيط في تطوير نظم المعلومات المحاسبية .	هدفت الدراسة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية من خلال مشاركة المحاسبين في عملية التطوير وهدفت دراسة الباحثة بتطوير مكونات نظم المعلومات المحاسبية ومن ثم معرفة أثرها في زيادة القدرة على التنبؤ.
تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي(الموارد-الأحداث-الأطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الأردنية.	عبد الرحمن خالد الدلابيح 2009	تهدف الدراسة بتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي(الموارد-الأحداث-الأطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الأردنية.	عدم وجود الثقة لشركات في تحديد كامل وواضح للأطراف المتعاملين في الشركة أو للموارد الاقتصادية في الشركات وان تأخذ الشركة بعين الاعتبار تطبيق مدخل (REA) المحاسبي الذي يوفر	هدفت الدراسة بتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية من جانب معين وهو المدخل المحاسبي(الموارد-الأحداث-الأطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الأردنية.

			من عملية تشغيل للبيانات والحصول على معلومات تستخدم للأغراض المالية غير المالية.	
مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة.	عمار اكرم الطويل 2008	تهدف دراسة الباحث لمعرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي من اجل التنبؤ بالتعثرات المالية.	يحظى التحليل المالي لدى البنوك باستخدام بشكل كبير جدا وهائل إلى جانب تقييم أداء المصارف وأيضا قلة اعتماد المصارف على استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثرات المالية أو الفشل ضرورة عقد دورات في مجال التحليل المالي والتنبؤ بالتعثرات المالية .	هدفت الدراسة التنبؤ بالتعثر المالي بواسطة النماذج التحليلية أما دراسة الباحث هدفت إلى زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية من خلال تطوير مكونات نظم المعلومات المحاسبية.
التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات.	الجهماني والداود 2004	تهدف الدراسة في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات.	وتوصلت الدراسة إلى النسب أكثر كفاءة للتنبؤ بالفشل المالي حيث نسبة التدفقات النقدية والربحية .	اهتمت الدراسة لتنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ولن تهتم بالتنبؤ بالنسبة للمصارف.
Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks"	Siam & Rahahleh 2007	جاءت الدراسة لتقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه في البنوك التجارية في الأردن وذلك في ضل التطورات التكنولوجية.	توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية على درجة عالية من الموثوقية وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة وحيث أوصت الدراسة البنوك على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والعمل على زيادة التنافسية لدى البنوك , وتطوير الخدمات المقدمة لدى تلك البنوك.	اهتمت بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية ولم تهتم بتطويرها لأجل عملية التنبؤ بالتعثرات المالية.
Predicting Corporate Failure in the UK: A Multidimensional	Neophytou and Molinero 2005	تهدف الدراسة لإيجاد الفروق بين الشركات الفاشلة وذلك في الشركات	توصلت إلى مجموعة من أهم النسب المالية أهمية في	تهدف الدراسة الاهتمام بالنسب المالية التي تساعد في تحديد الشركات الفاشلة

Scaling Approach.		الناجحة في المملكة المتحدة خلال الفترة الزمنية ما بين (1993 – 2001).	التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة عبر تلك السنوات.	والناجحة ولن تهتم بتطوير نظم النعلومات المحاسبية.
"Predicting Corporate Failure Empirical Evidence for UK.	Charilou, et- al 2004	تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة لبناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي.	وتوصلت الدراسة إلى أن 15% من الدراسات استخدمت عينة أقل من المطلوب وأن نسبة 90%من الدراسات استخدمت الأساليب الإحصائية قد تم استخدامها في الدراسات الأخرى.	تهدف إلى التركيز على الأساليب الإحصائية لبناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي أما دراسة الباحث تهدف لتطوير نظم المعلومات المحاسبية لأجل عملية التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف.
Evaluation the effectiveness of Accounting information Systems Development of Model .	Raupeliene and Stabings 2003	تهدف الدراسة للبحث في نماذج وطرق التقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وإمكانية استخدامها لتطوير نموذج يعمل على تقسيم فاعلية هذه النظم وحيث اهتمت الدراسة بالجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية.	وتوصلت الدراسة بان الخصائص لنظم المعلومات المحاسبية لها أهمية مختلفة حيث يمكن التعبير عنها بمقاييس كمية نوعية, وان الاختيار الصحيح لمكونات النظام يعمل على نجاح نظم المعلومات المحاسبية باستخدام نماذج متعددة من اجل زيادة موثوقية التقييم واختيار النموذج الصحيح الذي يستطيع التقييم في مختلف الظروف.	الاهتمام بتطبيق نماذج وطرق لفاعلية نظم المعلومات المحاسبية.
"The Ratio Model Versus The Cash Flow Model, and The Prediction of Bankruptcy: An Empirical Examination. "	Suwaidan 2003	حيث جاءت الدراسة لفحص القدرة التنبؤية لنموذجين من نماذج التنبؤ بالتصفية, وذلك لمعرفة الأفضل بينهما من خلال عمليات الكشف عن الصعوبات المالية التي تؤدي لتصفية الشركات, والنموذجين هما: نموذج	ومن خلال عملية تطبيق النموذجين على عينة الدراسة تم التوصل إلى ارتفاع قدرة تمييزهما للشركات التي تم تصفيتها والأخرى المتعثرة وان نموذج النسب المالية هو	تهدف الدراسة إلى الاهتمام بنماذج التنبؤ بالتصفية من جانب واحد فقط ولن تهتم بتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

		النسب المالية ونموذج التدفقات النقدية	أفضل من نموذج التدفقات. النقدية	
"Predicting Corporate Failure: How Useful are Multi-Discriminate Analysis Models?.	Letza 2003	تطرقت هذه الدراسة إلى لمعرفة مدى نجاح نماذج التنبؤ بالتعثر المبنية على التحليل التمييزي المتعدد في عمليات التنبؤ بالتعثر استخدمت الدراسة نموذج Altman&Datastraem لاختبارهما ومدى قدرتهما على التنبؤ.	يمكن الاعتماد على التحليل التمييزي لبناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي ،وستتم الإفادة من هذه الدراسة من ناحية الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لبناء النماذج المختلفة وما هو الأنسب لبناء الأنموذج المستهدف في الدراسة الحالية.	تهدف الدراسة بالتنبؤ بالتعثر المبني على التحليل التمييزي المتعدد في عمليات التنبؤ بالتعثر.
The Importance of Building a Foundation for User Involvement in Information Systems Projects .	Jiang et al 2002	تهدف الدراسة لاختبار العلاقة مابين مشاركة المستخدمين في مشاريع نظم المعلومات ومدى نجاح تلك المشاريع.	توصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين متغيرات الدراسة (مشاركة المستخدمين ونجاح النظم) وان مشاركة المستخدمين الفعلية في تطوير نظم المعلومات في تلك الشركات.	تهدف الدراسة لمعرفة مشاركة المستخدمين في نظم المعلومات المحاسبية وليس من جانب التطوير لدى نظم المعلومات المحاسبية.
User Involvement in Information Systems Planning Leads to Strategic Success: An Empirical Study .	Palanisamy and Sushil 2001	حيث جاءت الدراسة لتبين المستخدمين في مرحلة التخطيط لنظم المعلومات والنجاح لهذه النظم.	ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الاختبارات الإحصائية أن لمشاركة المستخدمين في مرحلة التخطيط اثر كبير يعمل على نجاح النظم في مختلف المجالات مثل التغيرات التي تحصل للشركة و تعليم المستخدمين على تلك النظم وحيث اثبت الدراسة أيضا أن الميزة التنافسية لا تؤثر على المستخدمين.	اهتمت بتطوير المستخدمين في مرحلة التخطيط لنظم المعلومات المحاسبية ولن تهتم بتطوير مكونات نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة اثر ذلك على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(1-3) تمهيد

يتضمن هذا الجزء معرفة منهجية الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، كما تم تعريف مجتمع الدراسة ، و توضيح طريقة اختيار عينة الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، ومقاييس التحليل لدراسة أبعاد الدراسة في الأداة المستخدمة.

و تتمثل محتويات هذا الفصل على التالي :

- منهجية الدراسة.
- أسلوب جمع البيانات
- مجتمع و عينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات.

(3-2) منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بشقيه الأسلوب النظري والميداني، حيث قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية من الأدبيات المحاسبية، والإدارية التي تتعلق بتطوير نظم المعلومات المحاسبية، والقدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية ، وبالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة،حيث قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات من المصادر الأولية، وذلك من خلال تطوير استبانه لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة.

(3-3) أسلوب جمع البيانات

حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات التي تتضمن الكتب والدوريات والدراسات السابقة التي لها علاقة وثيقة بموضوع الدراسة، أما عملية جمع البيانات الأولية تمت من خلال العمل على تطوير استبانه تم توزيعها على إفراد عينة الدراسة، لأجل قياس متغيرات الدراسة.

(3-4) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع البنوك العاملة في الأردن والبالغ عددها (25) بنك وتم اخذ عينة عشوائية من المحاسبين، والمدققين الداخليين، ومعدي القوائم المالية ، والمسؤولين عن أقسام نظم المعلومات، في البنوك العاملة في الأردن البالغ عددهم150 ، وحيث قامت الباحثة بتطوير استبانه أعدت لهذه الدراسة، والتأكد من صدق الاستبانة وثباتها، ثم تم توزيع(120) استبانه على أفراد مجتمع الدراسة ، و حيث تم استرجاع (93) استبانه، استبعدت منها (12) استبانه لعدم صلاحيتها للتحليل،لذلك فان مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي بلغت (81) استبانه.

(5-3) أداة الدراسة

قامت الباحثة بتطوير استبانة من خلال الاستعانة بالمصادر المختلفة، وخاصة المتعلقة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، والتنبؤ بالتعثرات المالية .

وقد تكونت الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول: معلومات عامة تخص المبحوثين و تتضمن الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، والمسمى الوظيفي,الشهادات المهنية.

الجزء الثاني: تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ,حيث اشتمل هذا الجزء من الاستبانة على فقرة موزعة كالتالي:

- الفقرات التي تقيس مجال الأفراد أو المتعاملين(1-7).
- الفقرات التي تقيس الاجراءات وقواعد النظام(8-14).
- الفقرات التي تقيس المعالجة (15-20).
- الفقرات التي تقيس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات(21-27).
- الفقرات التي تقيس الرقابة الداخلية وامن النظام (28-34).

الجزء الثالث: الفقرات التي تقيس العامل التابع التنبؤ بالتعثرات المالية(35- 41).

حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وذلك للإجابة على فقرات الاستبانة بناء على القيم التالية: موافق بشدة (5) نقاط، موافق (4) نقاط، محايد (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة (1) نقطة، وتم تصنيف متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة على النحو التالي:

- أقل من (2.33) منخفض.

- من (2.34–3.66) متوسط.

- (3.67) فأكثر، مرتفع***.

(3–6) الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة

اعتمدت الباحثة على عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وذلك من استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، و تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، ومن خلال استخراج التكرارات، والنسب المئوية لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة، و استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، استخدام اختبار (T) لعينة واحدة.

***تم احتساب هذه الفئات من المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

وتمت إضافة ذلك إلى نهاية كل فئة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

(4-1) تمهيد

ويتضمن هذا الفصل عرض النتائج من خلال ما يلي:

- ثبات أداة الدراسة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- وصف الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.
- تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.
- اختبار التوزيع الطبيعي.
- اختبار قوة النموذج.
- اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity).
- نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد.
- اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد.
- اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد.

(2-4) ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا حيث الدرجة الكلية (المتغير المستقل) تبلغ(0.80) والدرجة الكلية (المتغير التابع) تبلغ(0.54) الجدول رقم (1) يبين المعاملات لمجالات الدراسة، وقد اعتبرت هذه النسب مناسبة وملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول رقم(1)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمجالات للأداة ككل

المجال	الاتساق الداخلي
المتعاملين بالنظام أو الأشخاص	0.50
الاجراءت وقواعد النظام	0.43
المعالجات (المعالجة)	0.47
البرمجيات	0.48
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	0.63
الرقابة الداخلية وأمن النظام	0.50
الدرجة الكلية (المتغير المستقل)	0.80
التنبؤ بالتعثرات المالية في المصرف (المتغير التابع)	0.54

(4-3) الأساليب الإحصائية:

بعد جمع عينة الدراسة تم تفريغ بيانتها في الحاسوب وتحليلها باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) وذلك بالطرق الإحصائية المناسبة وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. معاملات الارتباط.
4. الانحدار المتعدد.
5. تحليل التباين

(4-4) وصف الخصائص الديمغرافية لإفراد العينة :

فيما يلي وصف لخصائص الجزء الأول من عينة الدراسة, والجدول رقم (2) يبين التكرارات والنسب المئوية حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية للمبحوثين.

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	16	19.5
	30 - 40سنة	55	67.1
	40 - 50سنة	8	9.8

	50سنة فأكثر	3	3.7
المجموع		82	%100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	1	1.2
	بكالوريوس	63	76.8
	دبلوم عالي	3	3.7
	ماجستير	11	13.4
	دكتوراه	4	4.9
المجموع		82	%100
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	11	13.4
	5– أقل من 10 سنوات	59	72.0
	10– أقل من 15 سنة	7	8.5
	15 سنة فأكثر	5	6.1
المجموع		82	%100
التخصص	محاسبة	35	42.7
	إدارة أعمال	13	15.9
	علوم مالية ومصرفية	3	3.7
	اقتصاد	18	22.0
	نظم معلومات	9	11.0
	أخرى	4	4.9
المجموع		82	%100
المسمى الوظيفي	محاسب	19	23.2
	مدقق داخلي	24	29.3
	مدير مالي	4	4.9
	مدخل بيانات أو معد قوائم مالية	25	30.5

	مدير حسابات	5	6.1
	أخرى	5	6.1
المجموع		82	%100
الشهادات المهنية	JCPA	15	18.3
	CIA	22	26.8
	CPA	18	22.0
	أخرى	27	32.9
المجموع		27	27
	Total	82	100.0

حيث جاءت اكبر فئة عمرية مابين (40−30) حيث تشكل أعلى نسبة (76.1) في حين جاءت أعلى نسبة في المؤهل العلمي وهي البكالوريوس حيث شكلت ما نسبته (76.8) ,أما في الخبرة الوظيفية أعلى نسبة (72.0) تمثل الفئة مابين (5− أقل من 10 سنوات) , وحصل تخصص المحاسبة على (42.0) أما الشهادات الأخرى فتشكل ما نسبته (32.9).

(4−5) تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وترتيبها تنازليا.

المحور الأول : تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تطوير نظم المعلومات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	الاجراءت وقواعد النظام	3.79	.490	مرتفعة
2	3	المعالجات (المعالجة)	3.71	.569	مرتفعة
3	6	الرقابة الداخلية وأمن النظام	3.69	.533	مرتفعة
4	1	المتعاملين بالنظام الأشخاص	3.37	.631	متوسطة
5	4	البرمجيات	3.35	.611	متوسطة
6	5	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	3.33	.693	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.54	.391	متوسطة

* العلامة العليا (5).

يبين الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.33–3.79)، حيث جاء مجال الإجراءات وقواعد النظام في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.79)، بينما جاء مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.33), أما(الاجراءت وقواعد النظام والمعالجات (المعالجة) والرقابة الداخلية وأمن النظام) حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة, وأما(المتعاملين بالنظام الأشخاص و البرمجيات و البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات) جاءت بمتوسطات حسابية متوسطة.

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من خلال الأهداف والتساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الأولى:

$H0_1$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير المتعاملين بالنظام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الثانية:

$H0_2$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير الاجراءت وقواعد النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الثالثة:

$H0_3$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير عمليات المعالجة (المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الرابعة:

$H0_4$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية البرمجيات(البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية الخامسة:

$H0_5$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في نظم بيئة المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الفرعية السادسة:

$H0_6$: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم **4** المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة إن كان هناك دور ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (المتعاملين بالنظام (الأشخاص), الاجراءت وقواعد النظام, المعالجات (المعالجة) , البرمجيات، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات, الرقابة الداخلية وأمن النظام) على المتغير التابع (زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

قبل البدء في تطبيق الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة، فقد تم إجراء بعض الاختبارات القبلية، وذلك من أجل ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك كما هو موضح فيما يلي:

(4-6) اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

تم التأكد من إتباع البيانات التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باستخدام اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test)، والجدول (11) يبين ذلك.

جدول رقم (4)

اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) للمتغيرات المستقلة والمتغير والتابع

المتغير	قيمة اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test)	الدلالة الإحصائية
المتعاملين بالنظام الأشخاص	.971	.302
الاجراءت وقواعد النظام	1.274	.078
المعالجات (المعالجة)	1.020	.249
البرمجيات	.772	.590
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	1.129	.156
الرقابة الداخلية وأمن النظام	.911	.378
التنبؤ بالتعثرات المالية في المصرف	.887	.410

يتبين من الجدول رقم (11) أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) كان أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (α≤0.05)،حيث جاءت الدلالة الإحصائية للمتعاملين بالنظام الأشخاص 302. ≤ 0.05, والدلالة الإحصائية للاجرءات وقواعد النظام هي 078 . ≤ 0.05 , والدلالة الإحصائية للمعالجات (المعالجة) هي 249≤ 0.05 , والدلالة الإحصائية للبرمجيات هي 590.≤ 0.05 , والدلالة الإحصائية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات هي156 ≤ 0.05 , والدلالة الإحصائية للرقابة الداخلية وامن النظام هي 378 . ≤ 0.05 , والدلالة الإحصائية للتنبؤ بالتعثرات المالية في المصرف هي 410 . ≤ 0.05 , مما يدل على أن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي, وكذلك استناداً لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذا كان حجم العينة أكبر من (30) وله وسط حسابي (μ) وتباين ($σ^2$)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي (الهيتي,2004).

(4-7) اختبار قوة النموذج:

لاختبار قوة النموذج تم استعمال جملة من الاختبارات وهي:

نتائج اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة:

تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، وذلك بهدف الكشف عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، والجدول رقم **(12)** يُوضح نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات كالآتي: المتعاملين بالنظام (الأشخاص), الاجراءات وقواعد النظام,المعالجات (المعالجة) ,البرمجيات، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات, الرقابة الداخلية وأمن النظام.

جدول رقم (5)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات (Correlation)

	المتعاملين بالنظام الأشخاص	الاجراءات وقواعد النظام	المعالجات (المعالج)	البرمجيات	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	الرقابة الداخلية وأمن النظام
المتعاملين بالنظام الأشخاص	1					
الاجراءات وقواعد النظام	.215	1				
المعالجات (المعالجة)	.180	.084	1			
البرمجيات	.505(**)	.428(**)	.477(**)	1		
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	.573(**)	.147	.309(**)	.455(**)	1	
الرقابة الداخلية وأمن النظام	.066	.356(**)	.193	.387(**)	.312(**)	1

** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($0.01 \geq \alpha$)

بالاعتماد على نتائج جدول (12) فإنه يتضح أن معظم العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)، كما توضح النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات المستقلة, وبهذا يمكن الحكم أنه يوجد الكثير من العلاقات بين المتغيرات المستقلة وبدرجة أهمية عالية جدا.

(4–8) اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity):

تم استخدام اختبار الارتباط الخطي بهدف التأكد من أنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، وللتأكد من ذلك الغرض نستعين بهذا الاختبار الذي يعتبر أحد الطرق للتخلص على مشكلة التعدد الخطي، مع العلم أن لا بد عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (10)، وقيمة اختبار التباين المسموح لابد أن يكون أكبر من (0.05)، وبحساب المعاملات السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج المتحصل عليها مدرجة في الجدول رقم (13) كالآتي:

جدول رقم (6)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
المتعاملين بالنظام الأشخاص	.536	1.865

الاجراءات وقواعد النظام	.745	1.343
المعالجات (المعالجة)	.729	1.371
البرمجيات	.457	2.188
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	.562	1.778
الرقابة الداخلية وأمن النظام	.715	1.398

يبين الجدول رقم (13) إلى أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات أقل من (10)، بينما أن قيمة اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد مشكلة ارتباط عال بين المتغيرات، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذو أهمية إحصائية بين المتغيرات المستقلة الواردة بجدول (الارتباط)، وهذا يعزز إمكانية استخدامها في النموذج.

اختبار الفرضية الأولى:

من خلال ما تقدم من اختبارات قبلية بحيث تبين أنه لا يوجد مشكلة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة، وأنه لا يوجد مشكلة الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة، فإن هذا يسمح بمواصلة المرحلة التالية وهي اختبار الفرضيات، وبهذا يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة (المتعاملين بالنظام (الأشخاص), الاجراءات وقواعد النظام,المعالجات (المعالجة) ,البرمجيات، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات, الرقابة الداخلية وأمن النظام) على المتغير التابع (زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها).

(4–9) اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد:

يمثل الجدول رقم (16) نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول (7)

نتائج تحليل التباين[b]

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	17.792	6	2.965	14.138	.000(a)
البواقي	15.730	75	.210		
المجموع	33.521	81			

ومن خلال ما يبينه جدول رقم (16) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ (14.138) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$)، وبهذا يكون لنموذج الانحدار ملائم لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (تطوير نظم المعلومات المحاسبية) والمتغير التابع (زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها).

وهكذا يُمكن القول أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة يُؤثر على المتغير التابع والذي يُمكن أن يكون معنوي، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد.

(4–10) اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد ونتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد:

الجدول رقم (17) يُوضح قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (8)

جدول المعاملات (Coefficient)[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.104	1.646		.572	.941	(Constant)	1
.002	3.165	.342	.110	.348	المتعاملين بالنظام الأشخاص	
.174	-1.374	-.126	.120	-.165	الاجرات وقواعد الظلم	
0.999	.00004	.00004	.105	.00005	المعالجات (المعالجة)	
.000	3.766	.441	.123	.464	البرمجيات	
.144	1.477	.156	.098	.145	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	
.414	-.821	-.077	.113	-.093	الرقابة الداخلية وأمن الظلم	

نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد:

ومن خلال المعادلة التالية تم التوصل إلى جدول ملخص النموذج:

$$Y=a+b_1\ x_{1+}\ b_2\ x_{2+}\ldots\ b_n\ x_n$$

جدول (9)

جدول ملخص النموذج $(\text{Model Summary})^b$

النموذج	R	R^2	Adjusted R^2	Std. Error of the Estimate
1	.729(a)	.531	.493	.458

يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (0.729)، كما هو موضح قيمة معامل التحديد ويحدد بـ (R^2) بقيمة (0.531) والذي يفسر بأنه لو أُضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج (زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST) ولهذا يتم حساب معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (0.493)، وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (49.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي تُعزى إلى عوامل أخرى.

اختبار الفرضيات:

وفيما يلي اختبار الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضـية الأولــى العدميــة: لا يوجـد اثــر ذو دلالــة إحصــائية لتطـوير المتعــاملين بالنظــام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف الماليـة على زيادة القدرة علـى التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضـية الفرعيـة الأولـى البديلـة: يوجـد اثـر ذو دلالـة إحصـائية لتطـوير المتعـاملين بالنظـام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف الماليـة على زيادة القدرة علـى التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

يتضح من خلال جدول رقم (17) أن قيمة (t) بلغت (3.165)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.174) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير المتعاملين بالنظام (الأشخاص) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها "وذلك من خلال وجود اثر من خلال القيام بتطوير المتعاملين بالنظام لدى المصارف يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الثانية العدمية: لا يوجد اثر ذو دلالـة إحصائية لتطوير الاجراءت وقواعد النظام فـي بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف الماليـة على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية البديلة الثانية: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير الاجراءت وقواعد النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات الماليـة قبل حدوثها.

يتضح من خلال جدول رقم (17) أن قيمة **(t)** بلغت (‎−1.374)، وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.174) وهي اكبر من مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)**، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير الاجراءت وقواعد النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها ",وذلك بالامكان التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف من خلال العمل على تطوير الاجراءت وقواعد النظام لديها.

الفرضية الثالثة العدمية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير عمليات المعالجة (المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الثالثة البديلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير عمليات المعالجة (المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

يتضح من خلال جدول رقم (17) أن قيمة **(t)** بلغت (0.00004)، وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.999) وهي اكبر من مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)**، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة والتي تنص على أنه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطوير عمليات المعالجة (المعالجات) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها ",ومن خلال تطوير عمليات المعالجة (المعالجات) لدى المصارف يساهم ذلك في التنبؤ بالتعثرات المالية.

الفرضية الرابعة العدمية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية البرمجيات (البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل

حدوثها.

الفرضية الرابعة البديلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية البرمجيات(البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

يتضح من خلال جدول رقم (17) أن قيمة (**t**) بلغت (3.766)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (**α ≥ 0.05**)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية البرمجيات(البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها" ومن خلال قبول الفرضية البديلة يدل ذلك ان تطوير البرمجيات(البرمجة) في بيئة نظم المعلومات المحاسبية يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية .

الفرضية الخامسة العدمية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في نظم بيئة المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية الخامسة البديلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في نظم بيئة المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها

يتضح من خلال جدول رقم (17) أن قيمة (**t**) بلغت (1.477)، وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.144) وهي اكبر من مستوى الدلالة (**α ≥ 0.05**)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في نظم بيئة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية

على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها " هناك وجود اثر من خلال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية.

الفرضية السادسة العدمية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها.

الفرضية السادسة البديلة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف المالية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها

يتضح من خلال جدول رقم (17) أن قيمة (**t**) بلغت (0.821−)، وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.414) وهي اكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام في بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية على زيادة القدرة على التنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها"ان العمل على تطوير الرقابة الداخلية وامن النظام يساعد على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية.

ثانيا− لا توجد فروقات في دور نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لاختلاف المتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين ، والجدول رقم (18) يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية والشخصية على نظم المعلومات المحاسبية

مصدر التباين	مجمـــــــــوع المربعات	درجات الحرية	متوســــــــط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العمر	.106	3	.035	.254	.858
المؤهل العلمي	.718	4	.179	1.284	.287
الخبرة الوظيفية	.280	3	.093	.669	.575
التخصص	1.327	5	.265	1.900	.108
المسمى الوظيفي	.221	5	.044	.316	.901
الشهادات المهنية	.122	3	.041	.291	.832
الخطأ	8.106	58	.140		
الكلي	12.362	81			

يتبين من الجدول (18) الآتـي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر، حيث بلغت قيمة ف 0.254 وبدلالة إحصائية بلغت 0.858.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة ف 1.284 وبدلالة إحصائية بلغت 0.287.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الخبرة الوظيفية، حيث بلغت قيمة ف 0.669 وبدلالة إحصائية بلغت 0.575.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر التخصص، حيث بلغت قيمة ف 1.900 وبدلالة إحصائية بلغت 0.108.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر المسمى الوظيفي، حيث بلغت قيمة ف 0.316 وبدلالة إحصائية بلغت 0.901.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الشهادات المهنية، حيث بلغت قيمة ف 0.291 وبدلالة إحصائية بلغت 0.832.

ومن نتائج الفرضيات الفرعية السابقة يتم رفض الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أنه لا توجد فروقات في دور نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لاختلاف المتغيرات الديموغرافية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي).

ومن خلال النتائج هذا يشير إلى قبول الفرضية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيـات

(1-6) تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية التحليل الإحصائي ، واهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

و تتمثل محتويات هذا الفصل على التالي :

- النتائج.

- التوصيات

(2-6) النتائج

1- يوجد اثر لتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على زيادة القدرة في التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف العاملة في الاردن.

2- تطوير المتعاملين في النظام يؤثر بشكل ايجابي على التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف, وضع كادر إداري يتمتع بالخبرة العلمية العملية الحكيمة مما يساعد ذلك في التنبؤ بالتعثرات المالية.

3- تطوير البرمجيات يوثر في شكل ايجابي على التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف في الأردن .

4- تطوير الرقابة وامن المعلومات لا يؤثر بشكل ايجابي على التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف وذلك من خلال وضع اجراءت لتحصيل الديون مما يساعد ذلك في التنبؤ بالتعثرات المالية

5- تطوير الاجراءت وقواعد النظام لا يؤثر بشكل ايجابي على التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف وذلك من خلال وضع نماذج للتنبؤ بالتعثرات المالية مما يساعد ذلك في التنبؤ بالتعثرات المالية

6- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل قليل على التنبؤ بالتعثرات المالية في المصارف, وذلك من خلال وضع الاحتياطات اللازمة لظروف الاقتصادية التي تؤثر على المصارف.

(3-6) التوصيات

ا- ضرورة الاهتمام بتطوير الرقابة وامن المعلومات وذلك من خلال وضع اجراءت لتحصيل الديون مما يساعد ذلك في التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف الاردن.

2- ضرورة الاهتمام بتطوير الرقابة الداخلية وامن النظام وذلك من خلال وضع نماذج للتنبؤ بالتعثرات المالية مما يساعد ذلك في التنبؤ بالتعثرات المالية لدى المصارف الاردن.

3- من الضروري العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المصارف, وذلك من خلال زيادة الاحتياطات اللازمة لمواجهة الظروف الاقتصادية التي تؤثر على المصارف.

4- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المحاسبية، والتنبؤ بالتعثرات المالية في قطاعات أخرى كالمؤسسات والشركات في الاردن مثلا .

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- الجهماني، عمر والداود، أحمد، (2004)، التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام المقياس متعدد الاتجاهات، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 31، العدد 2.
- الحراسيس, اسراء عصام(2014), **مدى مساهمة المؤشرات المحاسبية على التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة(2009-2011)** , رسالة ماجستير, جامعة آل البيت.
- الحكيم، سليم مسلم (2010) ، إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 26، العدد 1.
- الدلابيح, عبد الرحمن خالد (2009), **تطوير انظمة المعلومات المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي(الموارد-الاحداث-الاطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الاردنية,** رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة عمان العربية,عمان، الأردن.
- الدلاهمة,سليمان مصطفى(2008) **,نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات** , عمان ,الوراق للنشر والتوزيع.
- الدهراوي كمال الدين وكامل,سمير(1988),**نظم المعلومات المحاسبية**,الاسكندرية,الدار الجامعية.

- الدهراوي، كمال الدين ومحمد، سمير كامل (2010) ، **نظم المعلومات المحاسبية ،** دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- الرماحي, نواف ومحمد,عباس(2009), **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**,عمان,دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- الزبيدي, حمزة (2002), **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**, (ط1), عمان, دار الوراق للنشر والتوزيع.
- الزبيدي, حمزة,(2011), **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**, (ط2), عمان, دار الوراق للنشر والتوزيع.
- السجاعي,محمود محمود,(2010) **تحليل وتصميم النظم المحاسبية,دار الجامعة الجديدة للنشر ,جامعة المنصورة.**
- السيد, محمد,(2008)**, المراجعة والرقابة المالية**, الاسكندرية: دار الكتاب الحديث.
- الصحن,عبد الفتاح احمد وسرايا,محمد السيد(2004),**الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي**,الدار الجامعية.
- الطويل, عمار أكرم, (2008), **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**, رسالة ماجستير,الجامعة الإسلامية, غزة.
- العبدلي, أخلاص هزاع كريم, (2003), **استخدام الوسائل الالية في نظام المعلومات المحاسبية,وسائل مقترحة في مصرف الرافدين**, رسالة ماجستير,كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل, الموصل.
- القطيش، حسن فليح (2011) ، **تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 7، العدد 1.

- الكردي، الطاهر (2005) ، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن , **مجلة الجندول**، السنة الثالثة، العدد24، متوفرة على الموقع www.Uluminsania.net\b10.htm
- المؤمني, سلام نواف (2011),**تطوير أنموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية**,رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية,عمان، الأردن.
- جل، إدمون طارق ادمون (2010) ، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة الإدارة** , رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- رملي,فياض حمزة (2011) ,**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**, عمان, الوراق للنشر والتوزيع.
- ستيفن أ.موسكوف مارك ج .سميكن, **نظم المعلومات المحاسبية**, ترجمة, د.كمل الدين سعيد, د.احمد حامد حجاج, د. سلطان محمد سلطان (الرياض: دار المريخ للنشر, 1989) ص 25
- شاهين،علي ومطر,جهاد (2011) ، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية) ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)** ، المجلد 25، العدد 4.
- الهيتي ,صلاح الدين حسن(2004)، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- طائي , محمد عبد حسين حسن(2005), امن المعلومات, مجالات الاختراق والية التعزيز, **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**, العدد 40.
- عبد الطيف, ناصر نور الدين(2007), **نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة**, الدار الجامعية, الإسكندرية.
- عبد اللطيف,ناصر نور الدين والبابلي,محمد محمود(2010), **تكنولوجيا المعلومات والبرامج الجاهزة في تشغيل البيانات المحاسبية**,المكتب الجامعي,الإسكندرية.
- قاسم, عبد الرزاق محمد,(2008) **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**,دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان:الأردن.

- مبارك,فياض حمزة (2012) ,**نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي**, الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- محمد ، فضل عبد الكريم ,**تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية** ,دراسة تطبيقية .على المصارف السودانية ,رسالة ماجستير,مكتبة الجامعة الأردنية ، ٢٠٠1
- مطر، جهاد(2010), **نموذج مقترح للتنبوء بتغير المنشات المصرفية العاملة في فلسطين: دارسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مطر, محمد (2010), **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**, عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- موسكوف، سيكمن،(2002) ،" **نظم المعلومات المحاسبية لا تخاذ القرارات :مفاهيم وتطبيقات**"، ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الاردن.
- ميده، إبراهيم (2009) , العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ,25 534,(1)**
- ناعسة، محمد سليم وخميس,بشير احمد (2009) ، **أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم،وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات**" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 5، العدد 2.
- ياسين, سعد غالب(2000), **تحليل وتصميم نظم المعلومات**,دار المناهج للنشر والتوزيع,عمان ,الأردن.
- يحيى, زياد هاشم والحبيطي, قاسم محسن(2003), **نظام المعلومات المحاسبية**,وحدة الحدباء للطباعة والنشر,الموصل,العراق
- يحيى، زياد هاشم ورشيد ,ناظم حسن (2005)، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة ,**بحث مقدم للمؤتمر العلمي–الخامس لجامعة الزيتونة الأردنية**، عمان، الأردن.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

- Ashour , H.Y., and Elfarra ,M.M. (2002),Business Failure in the Gaza Strip Bankers and Business Expert Viewpoint ,**Journal of the Islamic University of Gaza** ,Vol .10,No 1.
- Carrado, C.J. and Bradforal D. Jordan, (2002). Fundamentals of InvestmentValuation and Management, McGraw–Hill.
- Charillou,A., Neophtytou, E.,and Charalambous, C. (2004)**,** Pedicting Corporate Failure Empirical for Evidence UK,**Accounting Review**, Vol .13,pp. 465-497.
- Cushing, Barry E. (1982), Raupeliene, Asta and Stabingis, linas,(2003), "Development of A Model for Evaluation the Effectiveness of Accounting Information Systems", EFITA 2003 Conference, 5-9 July, Hungry. WWW. Data.hu/efita 2003/ecntre/pdf..
- Drapeau, Retchard (2000), Bankruptcy Prediction Model Using Discriminate Analyses on Financial Ratio Derived From Corporate Balance Sheet, **Research Paper**, Available on:www.dept.lemar.ed.
- Jiang, James J. and Chen, Edward and Klein, Gary.(2002). The Importance of Building a Foundation for User Involvement in Information System Projects. **Project Management Journal**, 33(1): 20-26
- Letza, S., Kalupa, L., and Kowalski,T.(2003), Predicting Corporate Failure: How Useful are Multi-Discriminate Analysis Models?", **Journal of Finance**,Vol. 3, pp 5-11.
- Loudon, K & Loudon, J., (2008). Management Information Systems", 11th ed, Prentice Hall Int, Inc

- Neophyton, E. and Molinero, C. (2005),Predicting Corporate Failure in the UK:A Multidimensional Scaling Approach**, Journal of Business Finance and Accounting** , Vol .31,No.5,677-710.
- Palanisamy, Ramraj and Sushil. 2001b. User Involvementin Information Systems Planning Leads to Strategic Success: An Empirical Study. **Journal of Services Research**, 1(2): 125 - 157.
- Sayana,S. Anantha, "Auditing General and Application Controls",Information Systems control Journal, Volume 2002
- Siam, Walid Z& Rahahleh, Muhammad Y "Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks", Al-Manarah, Vol. 13, No. 2, 2007.
- Suwaidan, M. (2003) ,The Ratio Model Versus The Cash Flow Model, and The Prediction of Bankruptcy:An Empirical Examination ,**Abhath Al –Yarmouk**, Vol.19.2B, pp.89-104..
- Ross, Westefield, and Jaffe, Jeffrey, (2008), Corporate 8th edition, USA.
- Romeny, Marshal , and Steinbert, paul, (2006), Accounting Information Sytems,(10 Edition), Pearson Prentice Hall, New Jersey.
- Williams and Sawyer . S. C. (2008), **Using Information Technology: A Practical Introduction to Computers& Communications,** Complete Version by Brian K. Paperback, Subsequent Edition. New Jersey: Prentice Hall

الملاحق

الملحق رقم (1)

استبانه الدراسة

جامعة آل البيت

كلية **إدارة المال والأعمال**

قسم المحاسبة

برنامج الماجستير

أخي المجيب/أختي المجيبة،،،،،،،،،،،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

"اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على زيادة قدرة المصارف في التنبؤ بالتعثرات المالية".

يرجى الإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة والأخذ بعين الاعتبار جميع الأسئلة علماً بأن إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحثة

دعاء محمد سالم الخوالدة

الجزء الأول– الخصائص الديمغرافية للمجيبين:

(1) العمر:

- ☐ اقل من 30سنه
- ☐ 30– 40 سنة
- ☐ 40– 50 سنة
- ☐ 50 سنة فأكثر

(2) المؤهل العلمي:

- ☐ دبلوم متوسط
- ☐ بكالوريوس
- ☐ دبلوم عالي
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه
- ☐ غير ذلك، اذكرها...........

(3) الخبرة الوظيفية:

- ☐ اقل من 5 سنوات
- ☐ 5– اقل10 سنوات
- ☐ 10– اقل 15 سنة
- ☐ 15 سنة فأكثر

(4) التخصص :

- ☐ محاسبة
- ☐ إدارة أعمال
- ☐ علوم ماليه ومصرفيه
- ☐ اقتصاد
- ☐ نظم معلومات
- ☐ أخرى

(5) المسمى الوظيفي :

- ☐ محاسب
- ☐ مدقق داخلي
- ☐ مدير مالي
- ☐ مدخل بيانات أو معد قوائم مالية
- ☐ مدير حسابات
- ☐ أخرى

(6) الشهادات المهنية:

- ☐ JCPA
- ☐ CIA
- ☐ CPA
- ☐ أخرى

الجزء الثاني– أسئلة الاستبانة:

أ- المجال الأول: المتعاملين بالنظام (الأشخاص)

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم تبويب وتلخيص للبيانات المحاسبية من قبل المحاسبين بشكل مستمر والعمل على برمجتها داخلالأجهزة .					
2	يتم التأكد من دقة البيانات بصورة دورية مستمرة من قبل المحاسبين .					
3	ـوفر عمليات التحليل والتنظيم لنظم المعلومات المحاسبية و الأنظمة الفرعية من قبل محللي نظم المعلومات المحاسبية .					
4	ـفر عمليات التحليل والتنظيم لنظم المعلومات المحاسبية و الأنظمة الفرعية من قبل مصممي نظم المعلومات المحاسبية .					
5	يتم تحليل القوائم المالية الأساسية والإضافية الذي يعمل على إنتاجها النظام المحاسبي بشكل مستمر من قبل محلل القوائم المالية .					
6	يهتم المصرف بطريقة التعامل لتقدم الخدمات للمستخدمين الخارجيين من عملاء .					
7	يعمل المصرف على تدريب المختصين في مجال تقنيات المعلومات من محلي ومصممي الأنظمة المحاسبية .					

ب- المجال الثاني: –الاجراءت وقواعد النظام

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشدة
8	يتم توفير مكان امن لأجهزة الحاسوب لدى المصرف.					
9	يتم اختيار المستخدمين والعاملين من قبل المصرف بشكل دقيق جدا.					
10	توفر جانب رقابي من خلال إعطاء السلطات والصلاحيات التي تخول الدخول إلى النظام.					
11	توفير مستوى امن لقواعد البيانات من خلال إعطاء أرقام الحسابات وكلمات السر(password) للمستخدمين.					
12	يمكن الرجوع إلى ملف (Log) في حالة حدوث أي عطل واسترجاع البيانات الصحيحة.					
13	يمكن الرجوع إلى النسخ الاحتياطية (Backup) لاسترجاع البيانات في حالة حدوث أي عطل في النظام داخل الحاسوب نفسه.					
14	يوجد نسخ احتياطية على أقراص مرنة لاسترجاع البيانات في حال حدوث أي عطل.					

ج -المجال الثالث:- المعالجات (المعالجة)

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	تـوافر مجموعة من العمليات المحاسبية والمقارنات المنطقية لمعالجة البيانات داخل جهاز الحاسوب.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
16	يتم حفظ البيانات وتخزينها في ملفات أو على شكل قواعد بيانات .					
17	هناك تحديث للبيانات المخزنة بشكل مستمر يعكس الأحداث والعمليات لدى المصرف .					
18	سهولة الرجوع إلى البيانات المخزنة والعمل على استدعائهاوإعادة طلبها وتقديمها للمستخدمين .					
19	توافر الاجراءت اللازمة لحماية البيانات والمعلومات ومنع عمليات التلاعب فيها وفقدانها.					
20	توافر الاجراءت اللازمة للتحكم والسيطرة على كافة مراحل النظام.					

د .المجال الرابع: –البرمجيات

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	تعمل البرمجيات على إدارة المكونات المادية وغير المادية لأجهزة المصرف.					
22	تعمل البرمجيات على ضبط المكونات المادية وغير المادية لأجهزة المصرف.					
23	تعمل البرمجيات على ربط و ضبط الاتصالات بين الحاسوب المركزي والحواسيب الفرعية الأخرى المرتبطة به داخل المصرف .					
24	توافر البرمجيات التي تعمل على تطوير الاجراءت المتعلقة بنظم المعلومات المستخدمة لدى المصرف .					
25	توافر البرمجيات الخاصة بتطوير نظم المعلومات المستخدمة لدى المصرف.					

26	توفر برمجيات جاهزة مصممة لانجاز مهمات خاصة لجهات معينة لدى المصرف.					
27	العمل على تصميم قواعد بيانات تتوافق مع حاجات وأهداف المصرف.					

د – المجال الخامس:-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
28	يهتم المصرف بالبنيالتحتية للأنظمة المحوسبة.					
29	يهتم المصرف بتطوير البنية التحتية للأجهزة والحواسيب .					
30	يهتم المصرف بالبنية التحتية للبرمجيات التي تستخدم للسيطرة والتحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية.					
31	يهتم المصرف بتطوير برامج نظم التشغيل لتحقيق الاستخدام الأفضل لمكونات النظام المحاسبي.					
32	يهتم المصرف بالبنية التحتية للعملية الاتصال عن بعد .					
33	يهتم المصرف بتطوير البنية التحتية للشبكات التي تساهم لنقل البيانات .					
34	يهتم المصرف بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير عملية استخدام الانترنت .					

ه المجال السادس:-الرقابة الداخلية وامن النظام

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
35	تضع الإدارة هيكل تنظيمي يعمل على توضيح الصلاحيات والسلطات داخل المصرف.					
36	يوفر المصرف الحماية اللازمة للأصول داخل المصرف من الاختلاس والتلاعب والوقاية من الأخطاء المتعمدة.					
37	يوفر المصرف الحماية اللازمة للأصول داخل المصرف من الاختلاس والتلاعب والوقاية من الأخطاء غير المتعمدة .					
38	توفير أساليب الرقابة على المدخلات من خلال التأكد من صحة البيانات وكماليتها وشموليتها.					
39	توفير أساليب الرقابة على التطبيقات من خلال تأكيد بان العمليات والتقارير والتسجيلات تمت بنجاح .					
40	توفير الرقابة على المخرجات بواسطة الأشرطة والاسطوانات وشاشات العرض.					
41	توفير الرقابة لتطوير نظم المعلومات من خلال التوثيق المناسب للنظم المحاسبية.					

و. المجال السابع:-التنبؤ بالتعثرات المالية**في المصارف**

الرقم	**يتبع المصرف الأساليب التالية للتنبؤ بالتعثرات المالية قبل حدوثها:**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
39	يعمل المصرف على تطبيق نماذج التنبؤ تعثرات المالية مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية.					
40	العمل على وضع اجراءت لتحصيل الديون مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية .					
41	وضع كادر إداري يتمتع بالخبرة العلمية والعملية الحكيمة مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية.					
42	الابتعاد عن عملية التوسع بتوزيع الأرباح مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية.					
43	التقليل من حجم المديونية مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية.					
44	وضع الاحتياطات اللازمة لظروف الاقتصادية التي تؤثر على المصرف مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية .					
45	الاهتمام بالمنافسة الشديدة للمصرف مع المصارف الأخرى مما يساعد في التنبؤ بالتعثرات المالية.					

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم (2)

قائمة أسماء

المحكمين

الاسم	الجامعة
الأستاذ الدكتور محمد رحاحله	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور غسان مطارنة	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور عوده بني احمد	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور محمد الحدب	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور نوفان العليمات	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور محمد المشاقبه	قسم المحاسبة – جامعة آل البيت
الدكتور عطا الله الحسبان	قسم المحاسبة – جامعة اربد الأهلية
الأستاذ الدكتور وليد صيام	قسم المحاسبة–الجامعة الهاشمية
الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان	قسم المحاسبة– جامعة اليرموك
الأستاذ الدكتور محمود قاقيش	قسم المحاسبة– جامعة اليرموك
الأستاذ الدكتور احمد العمري	قسم المحاسبة– جامعة اليرموك
الأستاذ الدكتور تركي حمود زغول	قسم المحاسبة– جامعة اليرموك

الدكتور محيي الدين عبد الرزاق حمزة	قسم المحاسبة– جامعة الزرقاء الأهلية
الأستاذ الدكتور خالد القطيمي	قسم المحاسبة – جامعة الزرقاء الأهلية
الدكتور نضال محمود الرمحي	قسم المحاسبة – جامعة الزرقاء الأهلية
الدكتور زياد عبد الحليم الذيبه	قسم المحاسبة – جامعة الزرقاء الأهلية
الدكتور محمود جلال احمد	قسم المحاسبة – جامعة الزرقاء الأهلية

الملحق رقم (3)

قائمة أسماء البنوك العاملة في الأردن

البنك الأهلي الأردني
بنك الأردن
بنك القاهرة عمان
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
البنك الأردني الكويتي
بنك الاستثمار العربي الأردني
البنك التجاري الأردني
البنك الإسلامي الأردني
البنك الاستثماري
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
بنك سوسيته جنرال/الأردن
بنك المال الأردني
البنك العربي الإسلامي الدولي
بنك دبي الإسلامي
البنك العقاري المصري العربي
ستي بنك أن أي
بنك ستاندرد تشارترد
البنك العربي ش م ع
بنك الكويت الوطني
بنك لبنان والمهجر
بنك أبوظبي الوطني
مصرف الراجحي
بنك عودة ش م ل
مصرف الرافدين